الفصل الأول

سئل نابليون بونابرت:

كيف استطعت أن تولّد الثقة في نفوس أفراد جيشك؟

فأجاب:

«كنت أردد ثلاثًا على ثلاث، من قال لا أقدر قلت له حاول، ومن قال لا أعرف قلت له تعلّم، ومن قال مستحيل قلت له جرب».

حوار العصر .. ماذا جرى لمصر؟!

التقى الزمان والإنسان مرة أخرى ـ فوق هضبة الأهرامات ـ يتحاوران ودار حديثهما حول أغلى الأوطان، فتساءل الزمان وهو ينظر بدهشة إلى الإنسان قائلًا: «ماذا جرى فى مصر؟ إنكم تستحقون أوضاعًا أفضل بكثير مما أنتم عليه فتاريخكم طويل، وماضيكم عريق، وتملكون وفرة فى المياه مع مجرى النهر إلى جانب اعتدال المناخ بحكم الموقع الجغرافى الفريد، فضلًا عن شواطىء واسعة على البحرين الأبيض والأحمر وموارد بشرية متجددة ذات كفاءات متميزة وقدرات مشهود لها، ومع ذلك فأنتم تعانون من مشكلات كثيرة ليس آخرها العطش ولا أشدها الفقر ولا أوسعها شيوع الفساد فى كثير من مراكز الإدارة وزوايا المجتمع، مع الاشتباك الواضح بين التيارات الدينية والمؤسسات السياسية فى جانب والتداخل بين الثروة والسلطة والملكية والإدارة فى جانب آخر».

عندئذ تنهد الإنسان واستغرق فى تفكير عميق وهو ينظر إلى الأفق اللامحدود ويستجمع شتات أفكاره لعله يقدم إجابة شافية أو تحليلًا مقبولًا لمعاناة المصريين برغم كل ما لديهم من مقومات صنعها تراكم التاريخ وفرادة الجغرافيا، فتطلع الإنسان إلى الزمان وقال: «إن المشكلة الحقيقية هى أن شيئًا ما قد أصاب العقل المصرى فلم يعد معنيًا بالتجويد فى العمل والجدية فى الإنتاج والاستمرارية فى تحقيق الأهداف، فما بدأ المصريون مبادرة إلا وتوقفوا بعد فترة عنها، فلقد دخلت مصر عصر الطاقة النووية وصواريخ الفضاء فى الستينيات من القرن العشرين، وتحدث المصريون طويلًا عن الثورة الخضراء والإصلاح الإدارى وصولًا إلى الحكومة الإلكترونية، ولكن المشكلات لاتزال قائمة، إذ لا يوجد لديهم صبر أجدادهم الذين بنوا «الأهرامات» ولا حتى الذين حفروا «قناة السويس» فهم يستعجلون النتائج ويجهضون التجارب ولا يحترمون القانون، ولا أعلم من أين جاء كل ذلك، هل من الإحباط الذى صنعته الهزيمة العسكرية أم من تهاوى بعض القيم الأخلاقية أم من التناقضات الاجتماعية أو منها جميعًا؟ ولكن الذى لا شك فيه هو أن النتيجة لا تتناسب أبدًا مع التاريخ العريق والمكانة الحضارية والدور الريادى، فمشكلة مصر تتصل بمنهجية التفكير أساسًا فالرؤية تكون أحيانًا جزئية ـ وهذه على كل حال صفة عربية ـ فضلًا عن

تضارب الأولويات والاستغراق فى مسائل جانبية على حساب القضايا الكبرى بالإضافة إلى تغليب الشكل على المضمون، فنحن نقول ما لا نفعل ونفعل ما لا نقول وهذه مأساة الحياة على الأرض العربية كلها وليس فى جزء منها أو فى دولة بذاتها».

وهنا أشرق وجه الزمان وقال «إن هذا التوصيف هو بداية العلاج فاكتشاف المريض لأعراض مرضه هو نصف الطريق إلى الشفاء، فعندما يدرك البشر مرضهم الحقيقى فإن ذلك سوف يدفعهم إلى التخلص منه والتعافى من آثاره، وأنتم المصريون لا يجب أن تنزعجوا إلى حد الجلد الدائم للذات بل إن عليكم تأمل ما يجرى حولكم واستعادة دوركم الحيوى فى المنطقة، فلا يمكن أن يرسم الغرب مع إسرائيل وإيران وتركيا مستقبل الشرق الأوسط والعرب متفرجون لأنهم فرطوا فى كثير مما يملكون، وقد حان الوقت للصحوة العربية واليقظة القومية والخلاص من حالة التراجع التى نعيشها فى كثير من المجالات ذات التأثير فى المستقبل الذى تتطلع إليه أجيالنا القادمة.

ويجب ألا ينسى أبناء الكنانة أن اليابان أرسلت بعثة إلى مصر فى القرن التاسع عشر للتعرف إلى ملامح التجربة النهضوية التى جاء بها حكم أسرة «محمد على»، ولماذا نذهب بعيدًا، فإن دولاً مثل «الكوريتين» و«سنغافورة» و«ماليزيا» و«إندونسيا» بل «الهند» ذاتها كانت تنظر إلى مصر باعتبارها قلعة للتقدم ومنارة للمعرفة وقاعدة للانطلاق إلى الأمام، ولكن الذى حدث أنه قد جاء على الإنسان المصرى حين من الدهر فقد فيه «بوصلة» التوجه واختلطت لديه الأوراق فكانت النتيجة هى ما نراه الآن.

ولكننى أظن مخلصًا من واقع تجارب الحياة وخبرات التاريخ أن الوضع لا يدعو إلى اليأس، فما أكثر الأمم التى تراجعت قليلًا ثم اندفعت إلى الأمام كالسهم المارق يفتح أبواب العصر ويطل من نوافذ العلم، ولابد أن يدرك الجميع أن الإصلاح عملية شاملة لا تقف عند حدود ولا تضعف أمام التحديات ولا تستسلم للإحباط العام».

عندئذ لمع بريق شديد فى عينى الإنسان وهو يستعيد الأمل كمن يسترد الوعى المفقود ويستلهم الرؤية الغائبة وبادر الزمان قائلًا: «إذا كانت الثقافة هى أغلى سلعة صدرتها مصر إلى دول الشرق العربى وشمال إفريقيا وجنوب الوادى فى القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن ما عرفته النهضة التعليمية فى مصر منذ أيام «رفاعة الطهطاوى» و«على مبارك» إلى عصر «طه حسين» و«إسماعيل القبانى» هى التى شدت المنطقة نحو الجامعات المصرية

وربطتهم بالمفكرين والمثقفين فى أرض الكنانة، وجعلت التواصل الدائم بين أقطار العرب نموذجًا للتعاون والتكامل والانصهار، فأين التعليم المصرى من كل ذلك الآن؟! لقد سبقتنا دول كثيرة فى مجالات كانت هى ساحاتنا الطبيعية بفعل تراجع المنظومة التعليمية، ومن لا يعترف بأهمية التعليم فى حاضر الأمم ومستقبل الشعوب فهو واهم، ذلك أننى أزعم أن الدور السياسى المصرى قد ارتبط دائمًا بالنهضة التعليمية ورواج السلعة الثقافية وازدهار المد القومى.

ولعلنا نتذكر كيف كان المثقفون العرب ينتظرون العدد الشهرى من مجلة «الرسالة» التى كان يصدرها «أحمد حسن الزيات» من مصر! وكيف اختلط الوافدون من مثقفى الشام مع البيئة المصرية الحاضنة، فولدت «الأهرام» و«الهلال» و«روز اليوسف» إلى جانب النهضة المسرحية والتألق الفنى والازدهار السينمائى، عندما لمعت فى سماء مصر أسماء مثل «أحمد شوقى» و«حافظ إبراهيم» و«خليل مطران» و«جورج زيدان» و«عباس العقاد» و«سلامة موسى» حين كان الجميع ينظرون إلى أهل الفكر بحكم قامتهم الثقافية العالية دون تفرقة بسبب جنسية أو دين! فكيف الحال بنا الآن وقد تمزقت أوصال الأمة؛ «فالشيعة» و«السنة» يتصارعان و«فتح» و«حماس» تتقاتلان والأمة تعيش فى غيبوبة ضبابية مع عجز عن الانطلاق الحقيقى برغم حيازة كل أسبابه من موارد طبيعية وعناصر بشرية وخبرات إنسانية واستعدادات عصرية».

عندئذ ابتسم الزمان ودعا الإنسان ليصحبه فى جولة جديدة ينتقلان فيها من هضبة الأهرام إلى ميدان «الحسين» أمام جامع «الأزهر» لحوار حول دور المؤسسة الدينية فى دعم الدولة المدنية وتأكيد الشخصية الوسطية للمحروسة «أم الدنيا»!

□□□

الدين والدولة

واصل الزمان والإنسان حوارهما بعد أن انتقلا من «هضبة الأهرام» إلى «ساحة الحسين» أمام جامع الأزهر الشريف ليستأنفا حديثهما حول هموم الوطن وشجون مصر، وبادر الزمان قائلًا: «إنكم تتحدثون كثيرًا عن الدولة الدينية على الرغم من أنها كيان وهمى لم يكن له وجود حقيقى فى تاريخكم كله، نعم لقد كان «الفرعون» ابنًا لله أحيانًا ورئيسًا لسدنة المعبد أحيانًا أخرى ولكنه ظل حاكمًا يستند إلى قوته ولا يخاصم حاضره ولا يصادر على مستقبله، ولا نظن أن الدولة الدينية كان لها وجود فى ظل الخلافة الإسلامية ـ بعد الخلفاء الراشدين ـ حيث انتقلتم من مرحلة الشورى إلى مرحلة الملك، من مرحلة «سقيفة بنى ساعدة» عندما بايع المسلمون «أبا بكر» خليفة لرسول الله بعد رحيله إلى مرحلة طلب فيها «معاوية» البيعة لابنه «يزيد» على حياة عينه، فاكتشفنا أن حكم دولة الخلافة هو حكم ملكى وراثى تحت مسميات دينية شكلية لا تصل إلى جوهر السلطة وأعمدة الحكم».

عندئذ انبرى الإنسان يشرح للزمان بعض مخاوفه قائلًا: «إن الحكم بالنص المقدس أمر خطير لأنه لا يسمح بالحوار ويغلق باب المناقشة ويستخدم الدين بمكانته السامية وقيمته العالية لكى يكون طرفًا فى صراع دنيوى ينزل به من عليائه إلى واقع الحياة اليومية بكل ما فيها من صراعات وتناقضات بل أكاذيب، بينما الأديان فى حقيقتها مخزون حضارى يلهم أتباعها بأسباب الفضيلة ويبعدهم عن مواطن الزلل، فالأديان ثورة اجتماعية وأخلاقية ترقى بالفرد والجماعة ولكنها ليست بالضرورة طرفًا فى لعبة الحكم. وإذا تحدثنا عن حزب دينى فإننا نقع فى نفس الخطأ التاريخى ونعطى حصانة روحية لمجموعة من البشر تستأثر بمظلة الإسلام وتحتكر الإيمان، فهم المؤمنون وحدهم وهم رجال الله وما عداهم يمثلون أحزاب الشيطان.

وقد يقول قائل: ولم كل هذا الفزع؟ ففى الغرب أحزاب ديمقراطية مسيحية مشروعة، وهنا يكون الرد سريعًا فتلك أحزاب تحمل اسم الدين ولكنها لا تتخذ قراراتها من منطلق دينى، بالإضافة إلى أن ثراء الشريعة الإسلامية وتعدد مصادر الفقه فيها هى أمور تغرى باستخدام سلطان النص عند كل خلاف فى الرأى وفى مواجهة كل من يعارض فكر ذلك

النوع من الأحزاب، فإذا كنا الآن نقف فى ساحة «سيد الشهداء» فإننا نرفض أن يهرع أقباط مصر إلى «الكاتدرائية المرقسية» فى الأزمات أو يلوذ مسلمو مصر «بصحن الأزهر» فى المظاهرات، لأن الدولة المدنية التى وضع لبنتها الأولى «محمد على» بعد الحملة الفرنسية تدعو المصريين إلى توجيه شكواهم إما إلى مقر رئيس الدولة فى قصر الحكم باعتباره رئيس السلطة التنفيذية أيضًا أو أمام دار القضاء العالى باعتبارها مقر السلطة القضائية أو أمام مجلس الشعب باعتباره مقر السلطة التشريعية، فتلك هى مواقع الاحتجاج السلمى فى الدولة المدنية؛ حيث تلعب «المواطنة» دورًا حاسمًا فى تجميع الناس والتأليف بين توجهاتهم المختلفة».

عندئذ سحب الزمان نفسًا عميقًا وقال: «إنكم فى مصر مرتبطون بجذور التجربة عندما ولدت الدولة القومية من رحم التجمعات الدينية، ولعلكم تتذكرون عصر «عبد الناصر» عندما كانت قراراته فى السياستين الداخلية والخارجية بعيدة عن التأثيرات الدينية، فهو الذى أيد «الهند» ضد «باكستان» المسلمة فى قضية «كشمير»، وأيد الأسقف «مكاريوس» ضد «تركيا» المسلمة فى «قبرص»، وحارب مشروع الحلف الإسلامى وحل الوقف الخيرى وألغى القضاء الشرعى، وأعاد تنظيم الأزهر الذى نقف الآن فى رحابه نتنسم عبق الماضى ورائحة التاريخ.

«فعبد الناصر» بهذا المفهوم هو زعيم أقرب إلى الحاكم العلمانى منه إلى غيره، ولكننى أعرف وتعرفون أن الدين متجذر فى بلادكم حتى إن «الإسكندر الأكبر» سعى إلى معبد الإله «آمون» فى سيوة حتى يصبح مقبولا لدى الشعب المصرى الذى كان يريده نقطة انطلاق لإمبراطوريته الشرقية، ولقد فعل «نابليون» شيئًا مماثلًا لذلك أيضًا عندما تملق المسلمين وغازل الأزهر ورجال الدين فى بداية حملته، ولكن ذلك كله لا يعنى أن وسطية مصر الحضارية سوف تسمح بالسطو على السلطة تحت شعار دينى أو مسمى روحى مهما كانت الظروف؛ لأن المصريين مقتنعون بأن فض الاشتباك بين الثروة والسلطة يجب أن يتواكب مع فض اشتباك آخر بين الدين والدنيا، ومرحبًا فى الوقت ذاته بالتدين الصحيح والتقرب إلى الله فى كل وقت».

عندئذ تطلع الإنسان إلى مآذن الأزهر السامقة وقال: «إننا شعب متدين بل إن حجم الإنفاق الدينى فى مصر يفوق كل تصور ويصل إلى عدة مليارات من الجنيهات

المصرية، مع الإسراف فى مظاهر ذلك التدين دون الوصول إلى جوهره، فالحج والعمرة وحدهما يستقطعان رقمًا كبيرًا من العملة الصعبة فى ظل ظروف مصر الأكثر صعوبة! بالإضافة إلى السباق المحموم فى بناء المساجد والكنائس واحتفالات الموالد وليالى رمضان وغيرها من طقوس العصر الفاطمى كجزء من التاريخ الطويل الذى عرفه الوادى العجوز ودلتاه الصامدة»،

عندئذ قاطعه الزمان قائلاً فى لهجة لا تخلو من السخرية: «إذا كنتم تتخوفون من الدولة الدينية فإن عليكم أن ترفعوا من شأن الدولة المدنية وأن تحاربوا الفساد وأن تسعوا إلى تمكين الفقراء وتحترموا سيادة القانون وتراعوا حقوق الإنسان وتحافظوا على البيئة التى امتد التلوث إليها حتى وصل إلى مياه النهر التى كان يقسم بها الفراعنة، ويعتبرون أن الامتناع عن تلويثها هو رمز للفضيلة وتعبير عن سمو المكانة».

وأضاف الزمان: «إن طقوس الحياة لا تحتاج إلى التداخل المفتعل بين ما هو دينى وما هو دنيوى؛ فمنذ انفصلت السلطة الزمنية عن السلطة الروحية انطلقت الشعوب تسعى نحو الأفضل ولماذا تذهبون بعيدا؟ إن «التجربة التركية» بغض النظر عن بعض الملاحظات عليها تمثل إنجازًا سياسيًا إسلاميًا رائعًا أوافق عليه وأتحمس له، ما دام هناك اقتناع بأن الأمة مصدر السلطات وبمبدأ تداول السلطة ودوران النخبة، فالحياة لا تقف عند فرد ولكنها تتجاوز ذلك إلى رحابة الكون الفسيح، فيصبح من حق أتباع التيار الدينى الذين لا أتفق مع فكرهم أن أتضامن مع حقهم فى التعبير عن رأيهم» وفى تلك اللحظة اقترح الزمان على الإنسان أن يكون لقاؤهما القادم على مشارف قناة السويس يطلان على سيناء شرقًا وعلى الوادى غربًا ويناقشان تأثير الوضع المتفجر فى المنطقة فى الشعب المصرى الذى لا يهوى العنف ولا يستمرئ التعصب ولا يقبل الإرهاب.

□□□

السلم والحرب

التقى الاثنان، الزمان والإنسان، على شاطئ قناة السويس ينظران فى اتجاه الشرق بعدما التقيا فوق هضبة الأهرام واستكملا حديثهما فى «ساحة الحسين» أمام الأزهر الشريف، ثم جاء دور حوارهما المستمر على مشارف سيناء ذلك المعبر الذى تسلل منه الغزاة والطغاة عبر تاريخ مصر الطويل، وبدأ الزمان بتوجيه حديثه إلى الإنسان قائلًا: «إنكم لا تتعلمون من دروس الماضى وتتكرر أخطاؤكم بشكل يدعو إلى السخرية، فالجزء الأسيوى من مصر وهو شبه جزيرة سيناء مازال يبدو مسألة ثانوية فى تفكيركم، فما أكثر ما قلتم وتقولون وما أكثر ما صرحت به حكوماتكم ومازالت تصرح عن عشرات المشروعات والعديد من الأفكار لتنمية سيناء وتعزيز الوجود المصرى فيها، وتحويلها إلى ترسانة بشرية تبعث إشارة جديدة لكل من يتوهم أنها طريق سهل ومعبر مفتوح لاقتحام أرض الكنانة.

فمنذ «الهكسوس» فى طفولة التاريخ المكتوب وحتى إسرائيل فى نهاية القرن المشئوم مازالت سيناء هى سيناء نقطة ضعفكم ومصدر قلقكم ومبعث إغراء الطامعين فيكم، وأنتم تكتفون فقط بشعارات صاخبة عن أرض «الفيروز» والبقعة المباركة «بالوادى المقدس طوى» وترددون الأحاديث عن كليم الله «موسى» عليه السلام، وباستثناء دير «سانت كاترين» لا نكاد نجد لديكم مواقع لجذب السياحة الأثرية أو الدينية فى سيناء، فقد اكتفيتم بالمدن السياحية على شاطئ البحر الأحمر ونسيتم تمامًا أعماق سيناء ومعادنها وسخاء الطبيعة عليها وشخصية البشر فيها، يجب ألا تنسوا أن أطراف أى دولة هى فى الحقيقة مفاصل الحركة فيها ونقاط الاهتمام لديها».

وهنا نظر الإنسان مكابرًا ومستنكرًا ليقول: «إننى أختلف معك أيها الزمان فسيناء قطعة غالية من الخريطة المصرية وجزء مقدس من تراب الوطن حاولنا فيها ونحاول الدفع بعمليات التنمية والإعمار وخلق أسباب الجاذبية أمام المصريين لكى يملئوا الفراغ الضخم فى وسط سيناء والذى يمكن أن يغرى من تسول له نفسه بأن يحل مشكلاته على حساب أقدم خريطة فى الوجود وهى خريطة الوطن المصرى، وإذا كانت هناك بعض القيود القانونية المرحلية على وجودنا العسكرى فإننى أظن أن الانتشار البشرى والنشاط

المدنى بديلان قويان كفيلان بتحويل سيناء إلى درع بشرى يحمى البوابة الشمالية الشرقية للكنانة، ولكن دعنى أكون صادقًا معك وأعترف لك بأن أقوالنا فى هذا السياق أكبر بكثير من أفعالنا، وأن طموحاتنا تجاوزت إرادتنا الوطنية فى قضية سيناء التى تطفو على السطح بشكل موسمى بل تبدو هامشية أحيانًا، تكثر حولها الأشعار والأذكار والأناشيد دون النتائج الملموسة أو المشروعات الحقيقية».

عندئذ التقط الزمان الخيط وقال للإنسان: «هل تعتبرون أيها المصريون أن حفر قناة السويس كان نعمة أم نقمة على بلدكم؟ حتى لقد قيل مرة إن المطلوب أن تكون القناة لمصر لا أن تكون مصر للقناة، فقد فصل هذا الحاجز المائى الضخم الامتداد الأرضى بينكم وبين سيناء بل بين القارة الأفريقية والقارة الأسيوية، وتحول إلى مصدر للضغط على إرادتكم والتهديد لأمنكم برغم تسليمنا بكافة الفوائد الإستراتيجية والعوائد المادية والقيمة الدولية للقناة، إلا أن وجودها يعد أحد الأسباب التى أدت إلى بطء حركة الإعمار وعملية الانتشار التى تؤدى إلى إدماج سيناء فى خريطة الدلتا والوادى»، فاستوقفه الإنسان عند هذه الملاحظة لكى يقول له: «لقد كان حفر القناة بآلاف الضحايا من فلاحى مصر وهم يقومون بشقها فى ظل أسلوب السخرة الذى يحيل الجهد البشرى إلى عمل بغير مقابل، يذكرنا أحيانًا بتشييد الأهرامات وبناء المعابد والآثار الكبرى فى بقاع أخرى غالية من أرض الوادى العجوز، كما أن وصول مياه النيل إلى سيناء بشكل أفضل مما هى عليه حاليًا كان يمكن أن يؤدى إلى تنمية وازدهار تحتاجهما تلك الصحراء الواسعة».

وهنا نظر الزمان إلى الإنسان نظرة عميقة وتنهد طويلًا كأنما يحس وقر السنين ويشعر بدورة الحياة لكى يتوجه هامسًا نحو الإنسان ويخاطبه قائلًا: «قد نختلف فيما قلنا ولكن الخلاف الأكبر يدور حول العنصر البشرى، فأنتم لم تحسنوا التعامل معه وربما لم تقدروا حجم التضحيات الضخمة التى دفعها البدو المصريون فى سيناء خلال حروبكم مع إسرائيل ونسيتم أحيانًا أدوارهم المشرفة فى إطار الوطنية المصرية؛ فلقد استضاف أحد شيوخ قبائل سيناء كتيبة عسكرية كاملة فى ظروف الحروب الصعبة والمواجهات العسكرية الخاطفة، إننى أظن مخلصًا أن الاهتمام بسكان سيناء الأصليين وإعطائهم ما يستحقون من رعاية وعناية هو الكفيل بأن يجعل من تلك الأرض المهجورة أحيانا المظلومة غالبًا ترسانة بشرية مصرية تحافظ على تراب الوطن وتحمى حدوده».

وهنا قاطعه الإنسان مستدركًا: «إننى لا أختلف معك فأنت تحمل ذاكرة الأيام وحكمة العصر والأوان، إنك صوت الزمان الذى يتعلم منه الإنسان، نعم لقد أهملنا الجانب الإنسانى والبعد الاجتماعى فى بعض تخوم سيناء المصرية وسمحنا باختراقها من عناصر إسرائيلية بل وفلسطينية ومعهما بعض فلول التنظيمات الإرهابية الدولية؛ فكانت التفجيرات والمواجهات والحلول الأمنية التى تعاملت مع البدوى بنفس أسلوب تعاملها مع ابن الدلتا والوادى؛ وقد غاب عن الجميع أن البدوى شديد الحساسية لكرامته قوى الانتماء لقبيلته غير مستقر فى بقعته إن علينا أن نهتم بأطراف الخريطة الوطنية المقدسة من بدو سيناء إلى أبناء النوبة إلى عرب الصحراء الغربية.

إننى أتفق معك فى جوهر ما قلت وإن اختلفنا فى بعض التفاصيل»، عندئذ أطل الزمان وسأل الإنسان: «أين يكون لقاؤنا القادم؟»، فأجاب الإنسان: «إننى أريد أن يكون لقاؤنا القادم على ضفاف الساحل الشمالى عند شاطئ المتوسط؛ حيث يكتظ المصريون حاليًا فى منطقة جرى إهدار قيمتها وتشويه صورتها وتبديد ثروتها!».

□□□

المصداقية والشفافية

تطلع الزمان إلى الأفق البعيد عبر شاطئ المتوسط حيث الساحل الشمالى المصرى الذى يزدحم بعشرات الآلاف من المصريين الذين يقضون صباحهم سباحة فى البحر، ومساءهم فى ثرثرة تمتد حتى الساعات الأولى من الصباح يستحيل أن تخلو من حوارات طويلة ومناقشات مستفيضة حول الشئون المصرية والهموم الوطنية والأوضاع الداخلية، وقد ابتدر الزمان الإنسان المصرى الذى يقف أمامه قائلًا: «هذا هو ساحل بلادكم الممتد بشواطئه الرائعة تتعانق حولها الثقافات التى جعلت من المتوسط بحق بحيرة الحضارات العظمى الفرعونية والإغريقية والرومانية، إنه ذلك الساحل الذى وطأته قوات الإسكندر الأكبر، ثم انتشر الوجود الرومانى بعده بعدة قرون، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتجعل منه ميدانًا للمعارك الطاحنة بين دول الحلفاء ودول المحور، ومازالت تقبع فى تربته اثنتان وعشرون مليون لغم حى يمتد وجودها لمسافات طويلة فى عمق الصحراء».

وأضاف الزمان: «لعل مصر الإغريقية تذكركم بقضية الديمقراطية، فاليونانيون القدماء هم الذين اخترعوا فكرة التمثيل النيابى فى دولة المدينة الإغريقية أمل الرومان، فيجب أن يذكروكم أيضًا بسيادة القانون وأهمية احترامه والالتزام بالتطبيق العادل لأحكامه، فهم أصحاب القانون الرومانى الذى ملأ الدنيا وشغل الناس وكأنه يستكمل شريعة «حمورابى» فى بلاد الرافدين، ويفتح الباب أمام أكثر الشرائع ثراءً وهى الشريعة الإسلامية فى ظل الحضارة العربية».

عندئذ نظر إليه الإنسان المصرى مبتسمًا وقال للزمان: «إن الحوار النظرى لا يفيدنا والسفسطة اللفظية والنقاشات البيزنطية ليست هوايتى الآن ولا من أولويتى، فمشاكلنا كثيرة والمستقبل أمامنا غامض، ونحن نتطلع إلى ما يمكن أن يحل مشاكلنا ويخرجنا من مأزق المجهول الذى ينتظرنا، فهل تتخيل أيها الزمان أن هذا الساحل الذى يمتد من الإسكندرية إلى الحدود الليبية قد جرى التعامل معه بشكل فردى لا يخلو من العشوائية، وإعمار جزئى يفتقد الرؤية الشاملة والمنظور المتكامل حتى إنه افتقد وجود خطة رئيسة Master Plan، فظهرت الكتل الخرسانية والقرى الأسمنتية دون توزيع سليم إلى جانب

غياب الخدمات الأساسية لاسيما الصحية منها خصوصًا طب الحوادث! وكان باستطاعتنا أن نجعل من هذا الشـاطئ الذى لا نظير للون مياهه «التركوازية» «ريفييرا مصرية» تنافس «الريفييرا الفرنسـية والإيطالية»، ولكن مشـكلتنا دائمًا هى غياب التخطيط الموحد وافتقار الرؤية الشـاملة، وتغليب الاجتهادات الفردية على الأبحاث المدروسـة التى تمهد لخطط سليمة وبرامج ترتبط بعنصرى المكان والزمان حتى نقدمها هدية حقيقية للإنسان».

فتنهد الزمان وسـحب نفسًـا طويلًا من هواء البحر النقى المشبع برطوبة النهار القائظ لكى يقول: «نعم، إنها مشكلتكم دائمًا أيها المصريون فأنتم فى عجلة من أمركم لا تبحثون أموركم جيدًا وتقتحمون المشروعات فى جرأة تحسدون عليها، ولا بأس فى ذلك إذا كانت مدروسـة و خضعت لحوار بين المتخصصين والعامة، ولكنكم لا تفعلون ذلك، والسـاحل الشـمالى المصرى دليل إدانة قوى لأسـلوب تعاملكم مع ثروتكم الوطنية، فالشواطئ تمثل قيمـةً مهمةً ومصدرًا ضخمًا للدخل السـياحى والترفيه الوطنى وإنعـاش طبقات المجتمع بمسـتوياتها المختلفة، ولكنكم آثرتم ـ كعهدكم دائمًا ـ تغليب العشـوائية وإهمال التنظيم وتغييب الخطط السليمة، وها أنتم أولاء تحصدون النتيجة ولا تحققون ما تستحقون، إنكم خبراء فى تبديد الموارد الطبيعية والبشـرية بنقص المعرفة أحيانًا وشـيوع الفسـاد أحيانًا أخـرى، والنتيجة واحدة؛ فالمحصلة ليسـت فى صالح مسـتقبل أجيالكم القادمة، إننى ألخص عيوبكم فى جملة واحدة هى «غياب الشـفافية وافتقاد المصداقية» فأنتم تقولون ما لا تفعلون، وتفعلون ما لا تقولون، ولكم ازدواجية مقيتة عطلت تقدمكم ونالت من مكانتكم وهبطت بهيبتكم».

وما إن انتهى الزمان من كلماته القاسية حتى بدت على وجه الإنسان المصرى علامات الانزعـاج وقسـمات الغضب، وصـاح هائجًا: «أيهـا الزمان كفى جلدًا للـذات وتحطيمًا للمعنويـات، فالصورة ليسـت قاتمة كما تراها، فهناك إيجابيـات كثيرة ولكن الكل مغرم بالحديث عن السـلبيات وحدها، نعم إن الصورة ليسـت وردية والمشـكلات بغير حدود والأزمات بلا حلول، ولكن تبقى فى المصريين «جينات» الإبداع الكامنة والتى تستطيع أن تخرج من المأزق لتعيد صياغة الحياة من جديد، فالإصلاح الشـامل هو المنقذ الوحيد لما تراه من أخطاء وانحرافات وتجاوزات، ولن يعتدل مسارنا إلا إذا فصلنا بين السلطة والثروة فى جانب بضرب الفسـاد، وفصلنا بين الدين والسياسة فى جانبٍ أخر بضرب التطرف،

أما حديثكم عن المصداقية والشفافية فإننى أشاطركم فيه الرأى تمامًا وأتفق مع ما ذهبتم إليه، بل أزيد عليه قولى: إن بداية الطريق تبدأ من الصدق مع الذات والوضوح مع النفس والتوقف عن المغالطة والمكابرة فى وقت واحد، إنها نصيحة للإنسان المصرى والعربى بل ربما تكون مفتوحة لإنسان الجنوب فى عالم يعانى التخلف ويكافح الفقر ويواجه المستقبل دون خطط واضحة أو برامج مدروسة».

وعندما فرغ الإنسان المصرى من حديثه نظر إليه الزمان حزينًا وقال له: «لن تكونوا شيئًا يذكر إلا إذا خرجتم من عباءة الماضى وتحررتم من قيود الحاضر وتطلعتم إلى المستقبل الواعد، لماذا لا تضعون النقاط على الحروف وتحسمون أموركم فى وضوح حتى لا تتناقض أفعالكم مع تصريحاتكم؟ فالمصداقية لا تتحقق فى ظل الثقة المفقودة والقيم المضطربة، قولوا بصوت مرتفع وأعلنوا بلغة لا لبس فيها ما هى رؤية الوطن لمستقبله فى السياسة والحكم، فى الثقافة والمجتمع، فى الاقتصاد والعدل الاجتماعى، فالضباب يسبب الحوادث التى قد تكون قاتلة للأمم والشعوب مثلما هى للأفراد والجماعات»، فابتسم الإنسان المصرى وطلب مزيدًا من الحوار رأى أن يكون فى المرة القادمة على ضفاف «بحيرة ناصر» لتأمل الأوضاع المصرية عند حدودها الجنوبية.

□□□

«رياح الجنوب»!

التقى الزمان والإنسان فى موعدهما المحدد على ضفاف البحيرة الكبيرة التى يطلق عليها البعض اسم «بحيرة السد العالى» برغم أن اسمها الأصلى هو «بحيرة ناصر» امتدادًا للتقليد الفرعونى برفع أسماء الحكام عن المنشآت والمشروعات بعد رحيلهم، إنه تقليد يمتد من «عصر حتشبسوت» حتى «ثورة يوليو ١٩٥٢م» بإجراءاتها المعروفة، ولم يفلت من هذا التقليد إلا القليل ونأمل أن يستمر اسم «أكاديمية السادات» وألا يتغير اسم «أكاديمية مبارك» أيضًا فى يوم من الأيام، فالعبث بالتاريخ عادة مصرية قبيحة تنال من أسماء الشوارع والميادين والمؤسسات، لذلك نظر الزمان إلى الأفق البعيد على امتداد البحيرة الواسعة وقال للإنسان: «إن أهم شىء تفتقدونه فى بلدكم هو الموضوعية وضرورة البعد عن النفاق وتلوين الأمور بنظرة شخصية تسىء إليكم فى النهاية، ولعلكم تتحملون مسئولية تاريخية نتيجة الأخطاء التى ارتكبتموها فى تعاملكم مع السودان ـ امتداد العمق الاستراتيجى جنوبا ـ فأمنكم القومى يبدأ من منابع النيل، ولكنكم انشغلتم بالشمال والشرق والغرب وغاب عن أجندتكم الجنوب الذى لا يظهر فيها إلا فى مناسبات موسمية، وكانت النتيجة فقدان الأرضية المصرية تقريبًا داخل السودان، وتولد عن ذلك عداء دفين لدى الأجيال الجديدة من شباب السودان تجاه أشقائهم فى شمال الوادى، يعكس حجم الفراغ الذى تركتموه فى الجنوب فملأته قوى أخرى شحنت النفوس وغسلت العقول وعبأت المشاعر ضدكم».

عندئذ قاطعه الإنسان قائلًا: «سيدى الزمان، إنها الحساسيات التاريخية الموروثة من سنوات الحكم الثنائى وهى نتاج لسياسة بريطانيا التى قامت على مبدأ «فرق تسُد»، وحمَّلت المصريين تاريخيًا مسئولية الإساءة إلى أشقائهم التوأم برغم أن هناك ومضات مشرقة بين البلدين فى القرن التاسع عشر، ويكفى أن نتذكر أن «المهدى الكبير» استاء لاغتيال «جوردون باشا» لأنه كان يريد أن يقايض به لدى الإنجليز بالزعيم الوطنى المصرى «أحمد عرابى» فى منفاه، هكذا كانت الروح الحقيقية المصرية السودانية، ولكن الدنيا تغيرت وعوامل خارجية تدخلت وهبت على الجنوب رياح تكاد تمزق السودان وتقسم وحدته وتضرب التعددية التى اتسم بها وتحيله إلى دويلات صغيرة».

فـرد الزمـان قائلًا: «هل تظن أن «ثـورة يوليو ١٩٥٢م» والصراع بيـن «ناصر» «ونجيب» واستبدال مصر القومية العربية بشعار «وحدة وادى النيل»، هل هذه العوامل هى المسئولة عما جرى بين البلدين التوأم أم أنها مجرد حساسيات تاريخية كما تقول أيها الإنسان؟ إن المسألة فى نظرى أعمق وأخطر من ذلك فلقد تمكنت عوامل كثيرة من خلق هوة واسعة بين الشعبين، فالأجيال الجديدة فى شمال الوادى وجنوبه لا علاقة لها بذلك التاريخ الطويل ولا يعرف كل جانب ما يربطه بالجانب الآخر، والسـودانيون لا يتذكرون للمصريين الآن إلا خطايا الحكم الثنائى وضرب «جزيرة أبا» ودعم القاهرة للنظم القمعية فى الخرطوم!».

وهنا استشـاط الإنسـان غضبًا وقال: «هذا ظلم بيِّن، فمصر ليس لديها خيار غير دعم الشـرعية سواء كانت هى «جعفر نميرى» أم «عمر البشير» أم غيرهما وإلا اتهمونا بالتدخل فى شئونهم والعبث باستقرارهم، أما عن الخلاف الحدودى المصطنع الذى يتحدثون عنه أحيانًا فهو محض افتراء وليسـت المسـألة هى مثلث «شـلاتين وحلايب» ولكن المهم أن نبقـى دائمًا «حبايب»، فهو نزاع مختلق تسـتخدمه الأنظمـة كلما تدهورت العلاقات بين مصر والسـودان، مثلما فعل «عبد الله خليل» «وإبراهيم عبود» «وعمر البشـير» حتى وصل السـودانيون بأشـقائهم المصريين إلى أروقة مجلس الأمن فى عهد الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر»».

فابتسـم الزمان سـاخرًا وقال للإنسان المصرى: «كيف تفسـر التحول الذى طرأ على توجهـات الزعيـم الاتحادى «إسـماعيل الأزهرى» بعـد ثورتكم المصريـة، عندما تصور السـودانيون أن أزمـة «مارس ١٩٥٤م» كانت موجهة ضد الرجـل الطيب «محمد نجيب» ذى الجذور السـودانية، وكيف انتقل «الأزهرى» من معسـكر الاتحاد إلى معسكر المطالبة بانفصال السودان واستقلاله بعد أن كان جزءًا لا يتجزأ من التاج المصرى لعشرات السنين، ولا تعلقـوا الأمر على شـماعة التنافس بين «الختمية» و«الأنصـار» بين «جماعة الميرغنى» و«جماعة المهدى»؛ فلحسـن الحظ اقترب أخيرًا زعيم المهدية الروحى والسياسـى السيد «الصادق المهدى» من القاهرة بعد قيام «ثورة الإنقاذ»، حيث توطدت علاقاته بالسياسـيين والإعلاميين والمفكرين والمثقفين فى مصر على نحو غير مسـبوق؛ فزالت الحساسـيات وانقشـعت الغيـوم مع ذلك الفصيل السـودانى التاريخى، كذلك فـإن علاقتكم بالجنوب وقياداته طيبة فى مُجملها.

ولقد كان القائد الراحل «جون جارانج» محبًا لمصر ولا يحمل إرثًا معاديًا لها، وبرغم كل هذه «الكروت» التى فى أيديكم فإنكم لم تتمكنوا حتى الآن من صياغة إطار مستمر ومستقر لعلاقات سليمة بين القطرين الشقيقين، فلا أنتم تعالجون حساسيات الماضى ولا ترسمون ملامح المستقبل، فكانت النتيجة هى تلك الهوة الواسعة بين الشعبين برغم مظاهر التقارب الشكلى بين الحكومتين، وقد جاءت مأساة «دارفور» ـ وهى واحدة من أخبث المشكلات المعاصرة ـ لتضع على كاهلكم مسئوليات جديدة لا أظن أنكم متحمسون للخوض فيها».

وعند هذا المستوى من الحديث مط الإنسان شفتيه واعترض قائلًا: «إن فى تحليلك أيها الزمان قدرا من التجنى الذى لا مبرر له فأنت تلقى علينا باللائمة دائمًا وتنسى أن النظام الحالى فى «الخرطوم» المدعوم من «الجبهة الإسلامية» يشاركنا المسئولية فيما وصلت إليه الأوضاع؛ حيث أصبحت فترات الصفاء أشبه ما تكون بالمواسم الدورية مثل الأمطار الموسمية على هضبة «الحبشة» التى يجرى معها نيل الحياة، ولا بد أيها الزمان أنك سوف تحملنى أيضا تبعة الحساسيات «النوبية» الجديدة التى تذكيها قوى أجنبية ومؤتمرات مشبوهة تسعى لضرب وحدة الوطن المصرى فى كل اتجاه ولذلك حديث آخر فى مناسبة قادمة».

عندئذ غاب الزمان مع نظرة تأمل شاردة وأمسك عن الحديث على أمل لقاء جديد مع الإنسان المصرى بعد أن فرغا من أيام رمضان التى يصوم فيها الناس عن اللغو والثرثرة والطعام أيضًا!

□□□

مخاطبة الرموز

استقبل الإنسان المصرى الزمان العصرى فى حوارٍ متصل حول أهم القضايا وأمهات المسائل، وقد تطلع الإنسان إلى الزمان موجهًا سؤالًا محددًا إليه حيث بادره بقوله: «أيها الزمان لقد تعودنا من دروس التاريخ أنه لا يوجد من هو فوق المساءلة وأن العصمة للأنبياء وحدهم وحتى هؤلاء كان هناك من اختلف معهم؛ لذلك فإن الله سبحانه وتعالى هو وحده الذى لا يُسأل إلا طلبًا لرحمة أو سعيًا إلى مغفرة، أما البشر فيمكن الاختلاف معهم وتوجيه الانتقاد إليهم إلا الطغاة والبغاة وصانعى الديكتاتوريات! لهذا فإننى أسألك هل مخاطبة الرموز فى إطار القيم السائدة والأخلاق المتعارف عليها هى أمور مرفوضة أو غير مقبولة؟»، فتفرس الزمان فى وجه الإنسان وقال له: «إنكم تنتمون فى مصر لسلالة فرعونية تقدس الفرد وتصنع مسافة طويلة بين الحاكم والمحكوم بل إن الأمر يتجاوز ذلك، فالرموز السياسية المرتبطة بالسلطة والرموز المالية المرتبطة بالثروة والرموز الروحية المرتبطة بالدين تبدو لديكم محرمات لا تحسنون التعامل معها وتقفون دائمًا موقف التهويل من شأنها أو التهوين من قدرها؛ فإما صمت كامل وقهر طويل أو تجاوز مفاجئ وتطاول لا مبرر له، والرأى عندى هو أن الأمر يختلف عن هذين النقيضين، فالحاكم مسئول والثرى لا يُعفى من المساءلة ورجل الدين ليس معصومًا من خطأ، وقد حان الوقت لكى تفتح الأبواب والنوافذ ليتجدد الهواء وتنتعش الحياة ويسود الاستقرار الحقيقى».

وهنا استأذنه الإنسان فى أن يضيف: «إن لدينا فى هذه الأيام حملة على شيخ الأزهر كما أن الصحافة المصرية حافلة بانتقادات موجهة إلى الكنيسة القبطية من أتباعها قبل غيرهم، كما أن السلطة فى كل مستوياتها تتعرض لانتقاد صحفى ضارٍ يستهدف القمم والرموز على حد سواء، فما هو توصيفكم لما يحدث ورأيكم فيما يجرى؟»، فأجاب الزمان قائلًا: «إن حالكم لا يسر أحدًا وأوضاعكم مقلقة فلقد علمت أمس فقط أن أحد رجال الأعمال الأقباط يُنشئ ناديًا اجتماعيًا تقتصر عضويته على الأقباط الأرثوذكس وحدهم، وهذا أمر خارج تمامًا عن سياق التفكير القبطى عبر التاريخ والذى فتح مدارسه ومؤسساته للمصريين دائمًا بلا تفرقة دينية. فنحن يمكن أن نتصور أن يكون هناك نوادٍ مغلقة للأرمن

مثلًا أو اليونانيين أو غيرهم؛ فهذه طوائف وافدة على مصر وحتى هؤلاء يسعون للانفتاح والاندماج أيضًا فى الوطن الواحد فما بالك بالمصريين ـ مسلمين وأقباطًا ـ وهم نسيج هذا الوطن ونتاج أرضه منذ آلاف السنين، فكيف يأتى الآن من يشق الصف ويعبث بالوحدة الوطنية، وكيف يتم ذلك فى وقت يطالب فيه عقلاء المسلمين بإعمال مبدأ المواطنة كاملًا حتى فى الالتحاق بجامعة الأزهر للتخلص من عقبة التمييز الدينى، فى وطن أراده الله متحدًا متجانسًا منذ فجر التاريخ؟ إنكم أيها المصريون محتاجون إلى عودة الوعى الحقيقى للتخلص من السقطات التى يقع فيها بعضكم، ولابد لكم من نبذ روح التعصب وإنهاء كل أشكال التمييز بين أبناء الوطن الواحد، خصوصًا وأنكم ارتضيتم ذلك فى صدر تعديلاتكم الدستورية الأخيرة، أما عن الرموز ـ أيها الإنسان ـ فهى تستمد قيمتها من تفاعل الناس معها واحترامهم لها ولا توجد قداسة مطلقة ولا عصمة مفتوحة لمخلوق على هذه الأرض، ألم تتحدثوا كثيرًا عن الحريات وعن تفعيل الديمقراطية وعن الأخذ بأركان الدولة العصرية؟..

بلى إن الأزهر تناقش أموره بكل حرية فى إطار من الاحترام الذى يليق بهذه المؤسسة العريقة التى تكاد تفقد جزءًا من تألقها التاريخى ورونقها الروحى لأسباب لا تتصل بالمؤسسة ذاتها وجوهر الدعوة من خلالها، ولكن يرجع السبب فى ذلك إلى بعض القائمين عليها، وأنا أتمنى لكم أيها المصريون أن تتفوق لديكم المؤسسة على الفرد دائمًا، أما الكنيسة القبطية فالحوار معها مطلوب ولكن فى إطار التوقير اللازم والوحدة الوطنية الراسخة، أما رموز السلطة يا بنى فأنتم تتحدثون عنها بلا حدود ولم يعد هناك سقف لانتقادها، ولكنى أذكركم فقط بأن هذا أمر يحسب لها وليس مأخذًا عليها، أرجو أن تكون قد فهمت أيها الإنسان المصرى ما جاء فى هذه السطور وما وراءها أيضًا!».

عندئذ تطلع الإنسان إلى الزمان فى احترام شديد لمقولته معجبًا بحكمته التى اكتسبها الزمان من تعاقب العصور وتراكم الحقب واستأنف تعليقه قائلًا: «إن أمير الشعراء خاطب «أبا الهول» يومًا قائلًا:

«أبا الهول طال عليك العُصر..

وبلغت فى الأرض أقصى العمر»

وهذا الشاهد على الأزمنة التى مرت عليه نقل تراث الفراعنة إلى أحفادهم فأصبح لدينا تقاليد مرعية تعلى من شـأن الفرد صاحب الموقع المتميز سياسـيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا أو روحيًا بينما الفرد العادى مسحوق مطحون مقهور، فإلى متى يا سيدى سوف نظل فى هذه المنطقة من العالم أسـرى لهذا النمط من التفكير، ومتى نخرج من شـرنقة التراث الجامد الذى يعطل مسـيرتنا ويقطع طريقنا ويوقف تقدمنـا؟.. ألم يحن الوقت لظهور قيم جديدة وتقاليد عصرية وأفكار حديثة، تختصر المسافة بين الحاكم والمحكوم وتزيل الشك بين من يملكون، ومن لا يملكون وتزرع الثقة بين القمة والقاع وتضع رجل الدين فى مكانه الطبيعى بلا ضبابية ودون أوهام؟!..

أظن أن الوقت قد حان ولم يعد فى العصر متسع لسيادة الغيبوبة وشيوع الخُرافة وغياب العقل»، حينئذ ابتسم الزمان وقال: «لقد بدأت تضع قدميك على الطريق الصحيح، فمصر تسـتحق أفضـل بكثير مما هى عليـه الآن وللأزهر مكانة تعلو أيضًـا صورته الراهنة، كما أن الكنيسـة القبطية تحتاج إلى درجة من التوحد الذى عاشـت به دائمًا واعتمدت عليه عبـر التاريـخ .. فليكن لقاؤنا القادم على ضفاف النيل غير بعيد عن مبنى وزارة الخارجية المصريـة وجامعة الدول العربية، لعلنا نقول شـيئًا عن الـدور المصرى الذى كثر الحديث حوله ولم يفهم الكثيرون أبعاده!».

□□□

الدور الإقليمى لمصر

تطلع الإنسان المصرى إلى الزمان العصرى مبديًا تفاؤله حول: «ما يردده الأشقاء فى المنطقة والأصدقاء فى العالم عن تراجع الدور الإقليمى لمصر وكيف أنهم يعلقون على ذلك ـ بفرض صحته ـ معظم مشكلات المنطقة وإخفاقات الأمة وانتكاسات العرب، وهل يا سيدى الزمان نعتبر الدور الإقليمى فريضة جغرافية وتاريخية لابد من الالتزام بها ولا فكاك منها؟»، عندئذ نظر إليه الزمان وقال: «إن القضية بالنسبة لكم هى أنكم تحملون إرث العصر الناصرى بمفهوم سلبى، حيث يرتبط الدور الإقليمى بالنسبة لكم بـ«حرب اليمن» أحيانًا ونشاط الأجهزة الاستخبارية المصرية فى المنطقة أحيانًا أخرى، وتتصورون أن النكسة كانت ابنة شرعية للانتشار المصرى فى المنطقة وامتداد الدور الإقليمى والقومى لـ«الكنانة»، والأمر فى ظنى غير ذلك فإن لديكم تجربتين كبيرتين للخروج عن خريطة الوطن فى مصر الحديثة وأعنى بهما تجربة «محمد على» التوسعية وتجربة «عبد الناصر» القومية.

فالأولى أنهتها اتفاقية «لندن ١٨٤٠م» والثانية انتكست بهزيمة «يونيو «حزيران» ١٩٦٧م»، فمصر عرفت ظاهرة تاريخية متكررة وهى أنه كلما خرجت عن حدودها التى رسمتها لها القوى الكبرى وتجاوزت الخطوط الحمراء فإنها تتعرض بالضرورة لضربات خارجية تعوق حركتها وتوقف امتدادها».

عندئذ ظهرت ملامح الاكتئاب على وجه الإنسان المصرى وقال: «إن معنى ذلك أن نظل دائمًا تحت الضغوط الدولية والقيود الإقليمية ولا نستطيع المضى فى رسم «خارطة طريق» للمستقبل مادام دورنا الإقليمى مرفوضًا وسياستنا القومية مرصودة، ويبقى السؤال أيها الزمان كيف يكون ذلك صحيحًا وقد ارتبط اسم مصر بمعارك «حطين» و«عين جالوت» و«السادس من أكتوبر «تشرين ١٩٧٣م» خصوصًا وأننا نؤمن أن التاريخ لا تصنعه الصدفة بل هو ابن التجربة وامتدادها الطبيعى؟».

هنا اتخذ الزمان موقع الناصح الأمين لكى يقول للإنسان: «إنكم تتصورون أحيانًا فى مصر أن الدور الإقليمى هو نوع من الميول الاستعراضية أو الرغبة فى الاستحواذ على

المنطقة، وهذا غير صحيح وينطلق من تفكير غير سليم لأن الدور الإقليمى معطاة حضارية لعبت فيها الجغرافيا والتاريخ دورًا أساسيًا حتى جاء من تقاطع محورى الزمان والمكان ما نعيشه واقعًا معاصرًا، ولا يجب أن تتصوروا أبدًا أن الدور الإقليمى هو نوع من الرفاهية التى تضحى فيها الشعوب من أجل مجد الحكام فتلك نظرة قاصرة تعبر عن تفكير معكوس، فالدور الإقليمى إذا جرى توظيفه بطريقة سليمة فإنه يتحول إلى نوع من التعزيز القوى للكيان الذى ينطلق منه ويعطى للسياسة الخارجية أبعادها الحقيقية وآفاقها المنتظرة، وأحيانًا تتحدثون كثيرًا عن أن الدور الإقليمى يحتاج إلى نفقات إضافية تمثل عبئًا على الخزانة العامة للدولة فالدور الإقليمى قد يحتاج إلى الدخول فى صراعات وتحالفات ومعاهدات بل حروب، وتترتب التزامات متتالية على من يتحمله فله أدوات ثقافية ونفقات اقتصادية وأعباء سياسية بل أحيانًا عسكرية ولكن عائده أكبر بكثير من كل ذلك، ويجب ألا تنسوا أيها المصريون أن تراجع دوركم نسبيًا قد أدى إلى الاستهانة بالجاليات المصرية فى الدول الأخرى أحيانًا بل تجاهل القرار المصرى أحيانًا أخرى»،

عندئذ رد عليه الإنسان متفائلًا: «كيف تقول ذلك ومصر لها وجود فاعل فى مشكلات المنطقة وقضاياها حاليًا إنها فى «السودان» وفى «العراق» وقبلهما فى «فلسطين» وبعدهما فى «لبنان»، فكيف تقول ذلك ومصر لم تغب عن أمتها يومًا ولم تتقاعس فى التزاماتها أبدًا، بل إننى أظن أن كل ما يتردد عن تراجع الدور المصرى هو أقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة، وجوهر المسألة كلها أن الظروف قد تغيرت، فقد تراجعت حركة التحرر الوطنى، كما أن الحرب الباردة قد انتهت وأصبحت الدنيا تتحرك فى إطار مختلف، وأضحت قضية الدور الإقليمى قضية ثانوية لبعض الدول، كما انكفأ البعض الآخر على مشكلاته الداخلية وتصور وهمًا أن العزلة هى طريق البناء وسبيل التقدم، بينما الواقع يؤكد أن الاشتباك مع القوى الإقليمية والدولية هو الذى يصنع المكانة ويحمى المصلحة ويعزز السياسة الخارجية».

عندئذ بدا الارتياح على الزمان وقال: «إننى سعيد أنكم قد أدركتم مؤخرًا أن بلدكم مصر اعتمدت دائمًا على نظرية خاصة فى العلاقات الدولية، مؤداها أنكم تمارسون دورًا إقليميًا حيويًا لتنالوا به مصالح وطنية فى كافة المجالات، ولعلكم تدركون فى النهاية أن الدور الإقليمى ليس منحة ولا تفضل ولكنه ممارسة سياسية وخبرة إنسانية وتراكم تاريخى»،

عندئذ قال له الإنسان: «إن الأمور بدأت تتضح وأصبح فى مقدورنا الآن أن نتحدث عن الدور الإقليمى دون تشنجات أو حساسيات، فذلك قدرنا فى حيازة دور تتغير أدواته وتتعدد أساليبه ولكنه لا ينتهى أبدًا، فمصر ليست دولة صغيرة كما أن تأثيرها دائمًا ربما يزيد على حجمها بل وإمكاناتها لأنها مستودع الأفكار الكبرى والمبادرات المهمة؛ فمنها خرج «الإسلام السياسى» الذى ملأ الدنيا وشغل الناس، ومنها أيضًا ـ وقبل ذلك ومنذ عقود كثيرة ـ خرجت موجات التنوير لتملأ المنطقة فكرًا وثقافةً وعلمًا، إنها مصر التى تحملت مسئولية الدفاع عن دول المنطقة ولم تتردد يومًا فى اقتحام المخاطر من أجل أمن وسلامة شعوبها، وهى مصر «الأزهر الشريف» و«الكنيسة القبطية» و«الأهرام» و«النيل» و«طه حسين» و«العقاد» و«أحمد شوقى» و«سلامة موسى» و«أم كلثوم» و«عبد الوهاب»، وغيرهم من كوكبة التنوير فى مجالات العلوم والفنون والآداب، لذلك فإن الحديث عن انتهاء هذا الدور هو ضرب من الخيال ووهم لا يعبر عن الواقع بأى حال»، عند هذه النقطة اتفق الزمان والإنسان معًا على موعد يناقشان فيه مستقبل السياسة والحكم فوق «أرض الكنانة» ـ فى هذه الظروف شديدة الحساسية بالغة التعقيد ـ دعنا إذن نمشى على الأشواك ونتحدث عن «سيناريوهات» المستقبل!

□□□

مستقبل مصر

واصل الزمان والإنسان لقاءهما على مقربة من مبنى البرلمان المصرى وقررا أن يكون حوارهما هذه المرة شائكًا يدور حول مستقبل السياسة والحكم فى مصر، فبادر الزمان الإنسان قائلًا: «إن ثرثرة الصالونات فى أمسيات القاهرة وليالى الإسكندرية وأحاديث الأقاليم، خاصة فى الفترة الأخيرة، أصبحت كلها تدور حول المستقبل وتتحدث عن مفردات مثل «التوريث» و«نائب الرئيس» و«التغيرات فى الهيكل السياسى للدولة»، والكل قلق على عصر ما بعد مبارك، فقد ظن البعض أنه كان ضمانًا للاستقرار القومى ومبعثًا للطمأنينة الوطنية، ولا شك أن مستقبل مصر لا يهم شعبها وحده ولكنه يهم أيضًا أمتها العربية بل الشرق الأوسط كله، وقديمًا قال الإنجليز: «إذا عطست مصر أصيب الشرق الأوسط بنزلة برد»، لذلك فإن السؤال المطروح فى كل المناقشات حول المستقبل المصرى إنما يدور حول ما يمكن أن تأتى به السنوات القادمة» وأنا لا أدعوكم إلى التشاؤم ولكن أطالبكم بالموضوعية واليقظة وحيازة الرؤية الصائبة، فمصر ليست بلدًا صغيرًا فقد تفاعلت الجغرافيا مع التاريخ لكى يصنعا لها دورًا بغير حدود».

وهنا رد عليه الإنسان قائلًا: «إن الصورة ليست بهذا القدر من التشاؤم بل إن لدينا من الأسباب ما يدعو إلى غير ذلك، فرئيس الدولة يتمتع بكامل مقوماته وإمكاناته ولياقته الصحية والفكرية، كما أن فى مصر مؤسسات ذات تقاليد راسخة بدءًا من هذا البرلمان الذى نقف أمامه كمؤسسة تشريعية وصولًا إلى «دار القضاء العالى» التى تقع غير بعيدة عنا حيث السلطة القضائية، وأمامنا مباشرة المقر الرسمى للحكومة المصرية فضلًا عن أن مصر تملك أكثر جيوش المنطقة مهنية واحترافًا على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكى فى حديث تليفزيونى أثناء إحدى زيارته للمنطقة، وإذا تحدثنا عن مسألة عدم تعيين نائب لرئيس الجمهورية فإننا نرى لذلك تفسيرًا قد يكون تعبيرًا عن مدرسة مختلفة فى الديمقراطية، فقد اختار «عبد الناصر» «السادات» نائبًا له فأصبح رئيسًا بعده، واختار «السادات» «مبارك» نائبًا له فأصبح رئيسًا بعده، لذلك استقر فى العقل المصرى ارتباط وثيق بين منصب نائب الرئيس وشخص الرئيس القادم، وهو ارتباط غير مريح يستقطب مراكز القوى نحو المستقبل

على حساب الحاضر، فضلًا عن أن وجود إجراءات دستورية محددة لترشيح الرئيس القادم عند خلو منصب الرئيس تعطى ضمانًا نسبيًا للمستقبل، كما أن الأحزاب السياسية وفى مقدمتها حزب الأغلبية قادرة على إفراز قيادات متجددة وكوادر سياسية فاعلة تملأ أى فراغ عند اللزوم، واضعين فى الاعتبار أن القوات المسلحة المصرية هى فى النهاية حامية الشرعية وسياج الأمن القومى والمصالح العليا للبلاد».

عندئذ نظر الزمان إلى الإنسان فى ثقة واطمئنان وقال له: «لا أختلف كثيرًا عما قلت ولا أناقش طويلًا فيما ذكرت، ولكن تبقى مخاوف اللحظات الصعبة والصراعات المحتملة فى بلد يباهى دائمًا باستقراره ويعتز بانصهار فئات شعبه، لذلك فإننى لا أخفى عليك أن ترتيب البيت من الداخل قد يعفى أصحابه مغبة الفوضى فى الظروف الحرجة ومتاعب الأيام الصعبة ومخاطر التطورات المفاجئة، وإذا كنتم تتطلعون إلى رئيس مدنى للبلاد يملك القدرة ويحوز الثقة ويتمتع بقدر من الشعبية فهذا حقكم، وليس المهم فى هذه الحالة من هو اسمًا ولا كيف ينتمى عائليًا، وهل هو نتاج ثقافة مدنية بحتة أم أن فيها خبرة عسكرية سابقة! فهذه كلها أمور ليست هى الفيصل فى الرئيس القادم، ولكن المهم هو كيفية وصوله إلى سدة الرئاسة وسلامة العملية الديمقراطية التى تأتى به إلى المنصب الأول فى الدولة، فالنقلة النوعية الحقيقية ستكون فى نزاهة الأسلوب وسلامة الإجراءات التى يتم بها اختيار رئيس مصر وليس المهم إلى من ينتمى وكيف يكون».

فحدق الإنسان متأملا قبة البرلمان المصرى وقال: «إن لدينا «برلمانًا» منذ عام ١٨٦٦م مع محاولات دستورية متوالية منذ منتصف القرن التاسع عشر تتوجت بصدور دستور ١٩٢٣م، أما الأحزاب السياسية فيصل عمر معظمها إلى ما يزيد على مائة عام، فلقد شهد عام ١٩٠٧م ميلاد عدد من الأحزاب التى ساهمت وما زالت تسهم حاليًا فى الحياة السياسية المصرية، والناس يتحدثون فى بلادكم عن «سيناريوهات» ثلاثة أولها: هو أن يكتسح مرشح الحزب الوطنى الانتخابات القادمة عندما يتقدم بمرشحه للرئاسة فى الوقت المناسب، و«السيناريو الثانى» هو أن تمارس القوات المسلحة دورًا مرحليًا فى حماية الشرعية الدستورية ولتأكيد نزاهة انتخابات تالية، أما «السيناريو الثالث» فهو المأساة بعينها عندما تشيع الفوضى ويخرج سكان المدن والقرى والعشوائيات تحت وطأة ضغط ظروف الحياة فى محاولات عبثية لا تليق بشخصية مصر، ونحن نريد أن نتجنب

هذا السيناريو غير المعتاد فى تاريخنا الحديث والذى لن يكون فيه رابح أو خاسر، بل سوف تدفع كافة القوى السياسية فاتورة غالية له، وأنا أظن أن المزاج المصرى أقرب إلى «السيناريو الأول» فى اختيار رئيس للبلاد يكون واجهة مقبولة للوطن وشخصية تتمتع بالحد الأدنى من القبول العام لدى كافة الاتجاهات الفكرية والتيارات السياسية».

وهنا ابتسم الإنسان واستطرد مخاطبًا الزمان قائلًا: «إنك بحكمتك الطويلة وخبرتك العريضة قد فتحت دائمًا أمامنا أبواب الأمل وأحييت فينا روح الثقة وأشعرتنا بأن الفراغ لا يحدث فى مصر؛ فالدنيا تدور حولنا بطريقتها والزمان محكوم بقوانين ثابتة ونظم قائمة تتصل بالعلاقة بين السلطات مع سلامة الإجراءات ووضوح السياسات». وهنا تصافح الزمان والإنسان على أمل لقاء قادم سوف يكون هذه المرة بالقرب من مبنى «وزارة التضامن الاجتماعى»؛ لأن الحديث سوف يتطرق - فى حوار العصر - إلى قضية حاكمة فى مستقبل الوطن المصرى، ونعنى بها قضية «العدالة الاجتماعية».

□□□

العدالة الاجتماعية

تجـدد اللقاء بين الزمان والإنسـان علـى مقربة من وزارة جديدة تحمل اسـم «التضامن الاجتماعى»، فتطلع الزمان إلى الإنسان فى هدوء وبادره بقوله: «إن العدالة الاجتماعية هى قضية القضايا فى هذا العصر وهى أم المسائل لهذا الوطن، وأنتم تتوهمون أن ذلك المصطلح هـو إرث «للعصر الناصرى» وحده، فارتبطت الحملة السياسـية والثقافية والاقتصادية ضد تلك الحقبة بإسـقاط مفهوم العدل الاجتماعى من حسـاباتكم، متصورين أنه قرين التجربة الاشـتراكية وهـذا وهم آخر، فالعدالة الاجتماعية لا ترتبـط بأيدلوجية معينة ولكنها تعبير عن مفهوم إنسـانى يتواجد فى النظام الرأسـمالى مثلما هو فى النظام الاشتراكى، فالعدالة الاجتماعية غاية سـامية وهدف نبيل لكل النظم الديمقراطية بغير اسـتثناء، وأنتم هنا فى مصر مغرمون باسـتهلاك الشـعارات وتفريغها من مضمونها الحقيقى وتربطون ربطًا تحكميًا بين بعض الشعارات التى ترتبط بحركة التطور وارتقاء المجتمعات وبين عهود محددة ونظم بعينهـا وأفكار بذاتها، لذلك فإننى أريدكم هنا فى مصر ألا تتصوروا أن العدالة الاجتماعية لابد أن تختفى فى ظل الاقتصاد الحر وإعمال آليات السوق والانتقال إلى النظام الرأسمالى، بديلًا للاقتصاد المخطط وملكية الدولة لأدوات الإنتاج، ويجب أن تدركوا أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد تحولت لديكم إلى سياسـة انفتاح اسـتهلاكى، وها أنتم أولاء الآن تواجهون الأمر بشـكل يجرى تسطيحه بدرجة كبيرة، والشعار مرفوع من حين لآخر كنوع من إزاحة الشعور بالذنب أو غسل اليدين من جرائم الفساد والاحتكار والتفاوت الطبقى الفاضح والفقر المتزايد وتراجع الخدمات فى بعض القطاعات بشكل ملحوظ، فضلًا عن زحف الثروة على السلطة فى تحالف غير مقدس يسىء إلى الوطن ويهدد مستقبله».

عندئذ تطلع الإنسـان إلى الزمان شـاردًا وقال: «إنك قد ذهبت بعيدًا فالأمور ليسـت بهذا السـوء، وكل داء وله دواء والمشـكلات التى نعانى منها قابلة للعلاج، ونحن نطالب دائمًا بضرب الاحتكار وحماية المنافسـة ورعاية الطبقات الفقيرة، كما أن رئيس الدولة لم يتوقـف يومًا عن الحديث حول البعد الاجتماعى وأهميته فى حياتنا، إنه نفسـه الرئيس

الذى فاوض «صندوق النقد الدولى» و«البنك الدولى» لعدة سنوات رافضًا الخضوع لمطالبهما التى كان يمكن أن تمس محدودى الدخل».

وهنــا قاطعه الزمان قائلًا: «كيف تقول ذلك؟ وأنتــم تتحايلون الآن للخلاص من عبء الدعم الذى لا يذهب إلى مســتحقيه ولكنه يذهب إلى مستغليه! فالدعم يتجه إلى طبقات لا تحتاج وتتساوى فى استخدامه مع المحرومين والمقهورين والفقراء، بينما الأولى بالرعاية هى تلك الطبقات الأكثر عددًا والأشــد فقرًا، وأنا أريد أن أقول لكم هنا فى مصر إن لديكم تجمعات عشوائية ومواقع تنذر بالخطر ويبدو بعضها وكأنه قنابل موقوتة ولا بد لكم أن تعوا ذلك جيدًا قبل فوات الأوان، وأنا أريد أن أذكركم بالمقولة الحصيفة لســيد الشهداء الإمام «على» ـ كرم الله وجهه ـ عندما قال: «لو كان الفقر رجلًا لقتلته»، وعلى الأغنياء فى هذا الوطن والقادرين من أبنائه أن يدركوا أن الاســتمتاع بالثروة يســتلزم تأمينها برضا الطبقات الأخرى وضمان حد أدنى من المعيشة المقبولة آدميًا للآخرين، فالوطن للجميع ونحن نريد مجتمعًا يسعد فيه الكل بغير استثناء حتى الأغنياء على حد التعبير الشهير لرواد «الحركة الفابية» فى الفكر الاشــتراكى البريطانى، وأنا أريد أن أقول لك إنه إذا كانت الديمقراطية هى تعبير سياسى عن مفهوم المشاركة الجماعية فإن «العدالة الاجتماعية» هى جوهر قضية الديمقراطية حتى إن البعض أطلق عليها تعبير «الديمقراطية الاقتصادية»، كذلك فإن قضايا حقــوق الإنســان التى تعتبر «موضــة» العصر الحديث ترتبط هى الأخــرى بقضية «العدالة الاجتماعية»، كذلك فإن الشــرائع الســماوية والنواميس الطبيعية والقوانين الوضعية تعزز كلها مفهوم العدالة بكل أبعادها خصوصًا البعد الاجتماعى لها».

وهنــا تطلع الإنســان بمزيد من الترقــب متفائلًا: «قل لنا أيها الزمــان بحكمة العصور وتعاقب العهود ما هو الســبيل لضمان تحقيق العدالــة الاجتماعية، هل هو مجرد التكافل مــن جانب من يملكون تجاه من لا يملكون؟ أو بمعنى آخر هل هو مجرد العدالة بمفهومها «الطوبائى» وروحها الرومانسية؟ أم هناك ما يمكن الأخذ به والتعويل عليه لإيجاد ضمانات علمية لقضية العدالة الاجتماعية، بحيث تخرج من مجرد نوع من التضامن الاجتماعى العام إلى صياغة نظرية تكفل تحقيق ما نسعى للوصول إليه».

وهنا خرج الزمان عن طبيعته وقاطع الإنسان قائلًا: «إن المسألة ليست معادلة كيميائية أو حسبة رياضية ولكنها ـ قبل ذلك كله ـ هى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التى تكفل الحد الأدنى للمعيشة المقبولة والارتقاء بها بشكل مضطرد، مع توزيع الموارد بشكل يتسم بالمصداقية والشفافية إلى جانب اختفاء أسباب الاستغلال ومظاهر الفساد وتكريس سيادة القانون واحترام مقدرات الوطن، كما أن فك الاشتباك بين السلطة والثروة هو مقدمة لازمة للخروج من دائرة الاستغلال الاقتصادى ومثلث الاستبداد السياسى لأن الترابط بين هذه الثنائيات أمر لا يخفى عليكم، وقد يكون الأمر متعلقا بسوء الإدارة إلى جانب عدم القدرة على اختيار القيادات التى تستطيع أن تنتشل الوطن مما هو فيه».

وعند هذه المرحلة تدارك الإنسان بعض ما كان يريد أن يقوله فأضاف: «إن هناك ارتباطًا وثيقًا بين جوانب الحياة المختلفة، كما أن نيل الحقوق لم يعد متاحًا بسهولة كما كان الأمر من قبل، لذلك فإن عنصر الإرادة الوطنية هو الحكم الفيصل فى تحقيق العدالة الاجتماعية».

وهنا انبرى الزمان مؤكدًا: «أن قضية العدالة الاجتماعية هى قضية كل المجتمعات إذ إنها ترتبط بالعملية الاقتصادية الأساسية، إننى لا أخفى وجهى هروبًا من سماع حقيقة ما، إذ إن التعامل معها هو الذى ينتقل بالمجتمعات إلى وضع أفضل، وأرجو ألا تنزعج أيها الصديق من الطريقة التى نطالبكم باتباعها فى مواجهة المستقبل الغامض لكم ولشعوب المنطقة كلها»، عندئذ تعانق الصديقان؛ الزمان والإنسان على أمل لقاء قادم يقترب من وسط العاصمة المصرية، حيث يطل الاثنان معًا على الحياة اليومية لأكثر من خمسة عشر مليونًا فى بقعة واحدة هى القاهرة الكبرى التى ارتبطت بالتاريخ الطويل والماضى العريق والحاضر المزدحم بالبشر فى كل مكان!

□□□

عاصمة «المعز»

بادر الزمان الإنسان متسائلًا ـ وهما يقفان معًا وسط زحام السيارات والبشر فى أحد الميادين الكبرى «بالقاهرة» ـ وقال له: «كيف يعيش ما يقرب من سبعة عشر مليونًا من البشر طوال النهار فى مدينة واحدة، ثم ينصرف منها ثلاثة أو أربعة ملايين فى المساء، يتجهون إلى حزام العشوائيات الخطير والمخيف الذى يحيط بالعاصمة ثم يعودون إليها مع ساعات الصباح الأولى، فى تراكم يختلط فيه الزحام بالتلوث بحرارة الجو صيفًا إلى جانب الأتربة التى يقذف بها جبل «المقطم» مع شهور «الخماسين»، إنها عاصمة تعيش ظروفًا معقدة ويكفى أن نتذكر أنها تضم ضعف عدد سكان دولة مثل «النمسا» وما يقرب من مجموع سكان دول الخليج العربى، فكيف تستمر الأوضاع هكذا؟ وما هو مستقبل الحياة فى العاصمة المصرية بعد سنوات قليلة إذا ظل الحال على ما هو عليه؟».

وهنا استدار الإنسان المصرى مخاطبًا الزمان وقال: «إننى لا أختلف معك فى التشخيص وأدرك أننا قمنا بجهود جبارة لإصلاح مرافق العاصمة ومساراتها من كبارى علوية وطرق دائرية ومشروعات عمرانية، ولكن النتائج لا تتناسب مع الزيادة الرهيبة فى عدد السكان وعدد السيارات سنويًا، وأنا أظن أن مشكلات «القاهرة» تحتاج إلى حلول غير تقليدية، ولذلك اتجه التفكير المصرى كثيرًا من قبل نحو فكرة العاصمة الجديدة مثلما فعلت «الهند» و«باكستان» و«البرازيل» و«نيجيريا» وغيرها من دول العالم، ولكن الأمر فى هذه الحالة قد يحتاج إلى نفقات رهيبة وإمكانات ضخمة، وقد يبقى سكان «القاهرة» فى زيادتهم المنتظرة لا يبرحون عاصمتهم التاريخية برغم المصاعب والمتاعب؛ ولنا خبرة فى ذلك. فالإقبال على الإقامة الدائمة فى المدن الجديدة لا يرقى إلى مستوى ما هو منتظر منها، كما أن تمسك المصرى بالحياة فى «القاهرة الكبرى» يعوق كل محاولات التوزيع «الديموغرافى» للشعب المصرى فوق الرقعة المحدودة من أرضه والتى لا تتجاوز خمسة فى المائة من خريطة الوطن كله».

وهنا قاطعه الزمان وقال: «ليس بالضرورة أن يكون إنشاء عاصمة جديدة هو الحل الوحيد، إذ إن هناك قرارات مؤلمة وشجاعة يمكن أن تقدم لنا بعض الحلول الممكنة

فتفريغ العاصمة المصرية من الوزارات ـ غير السيادية ـ والمصالح الحكومية والهيئات الفنية ونقلها إلى مناطق أخرى بحيث تتوزع على خريطة الجمهورية يمكن أن يكون حلا لجزء من المشكلة، ولقد قلتم مرة ـ وما أكثر ما تقولون ولا تفعلون ـ إن «مدينة السادات» أنشئت لكى تضم بعض الوزارات لإعفاء القاهرة الكبرى من وطأة الزحام الخانق الذى تعيش فيه، ثم دعنى أسألك ماذا يحدث لو نقلنا «وزارة الزراعة» إلى محافظة «المنوفية» حيث توجد أخصب بقعة فى التربة المصرية، وماذا يحدث لو نقلنا «وزارة الكهرباء» إلى «أسوان» بجوار «السد العالى»، و«وزارة الرى» إلى منطقة «القناطر الخيرية» حيث تلتقى شبكة الترع والقنوات القادمة من الصعيد والمتجهة إلى فروعها فى الدلتا والتى أقامها «محمد على» منذ قرابة قرنين، ثم ماذا هو الضرر فى أن تنتقل «وزارة السياحة» إلى «الأقصر»، و«وزارة الثقافة» إلى «الإسكندرية»، إنهم فى بريطانيا مثلًا يرسلون من كل أنحاء المملكة المتحدة بيانات رخص القيادة للتجديد بمدينة «سوانزى» فى «ويلز»، فتلك هى سمة العصر ونغمة تعزف عليها حركة العمران الجديد من أجل تفريغ العواصم المزدحمة من بعض المرافق التى ليس هناك ما يمنع من توزيعها على خريطة الدولة، وفى هذه الحالة نضرب عصفورين بحجر واحد، الأول: هو إعادة توزيع الكثافة السكانية على الخريطة المصرية، والثانى: هو فتح آفاق جديدة للإعمار والتنمية.

إننى أقول لكم إن تفريغ العاصمة من حالة التكدس الذى تعيشه وخلخلة التركز البشرى فيها، سوف يفتح آفاقًا مؤكدة لتحسين أوضاع الحياة وأزمة المرور وحالة التلوث الظاهر الذى يغلف أجواء «القاهرة»، ثم دعنى أسأل لماذا لا تتخذون قرارًا بإغلاق وسط القاهرة خصوصًا فى المثلث المحصور بين «رمسيس» و«التحرير» و«العتبة» أو ما يطلق عليها أساتذة التخطيط العمرانى «القاهرة الخديوية»؟! لتكون ممنوعة على السيارات متاحة فقط للمشاة شأن كثير من العواصم العالمية المتحضرة، وبذلك نحافظ على الطابع المعمارى والشخصية التاريخية المتميزة لتلك المنطقة، بالإضافة إلى تخفيض نسبة التلوث وإيجاد متنفس حقيقى للتحرك وسط القاهرة.

وقد يقول قائل وماذا عن كبار السن الذين يسكنون فى تلك المنطقة أو المرضى الذين يترددون على عيادات كبار الأطباء وسط القاهرة؟ وهنا أقول إن توفير وسائل بسيطة للتحرك فى شوارع وسط القاهرة ممكن من خلال بعض الوسائل التى لا تترك عادمًا بل تحافظ

علـى البيئـة وتحمى من مخاطر تلوثها. أما عن «القاهـرة الفاطمية» فحدث ولا حرج إنها متحـف قائـم بذاته، فكل حجر فيها له تاريخ ولكل شـارع تراثه وماضيه، وهذه المنطقة هـى الأخرى يجب أن تكون دافعًا لاتخاذ إجـراءات صارمة للحيلولة دون التدهور البيئى المحيط بها، ويكفى أن تتذكروا أيها المصريون أن هناك بعض المسابك والورش والدكاكين داخل البنايات التاريخية والآثار الإسـلامية، أين ذهب ضميركم الإنسـانى؟ وأين اختفى حسـكم الحضارى واحترامكم للتراث والتاريخ؟ إن الـدول الأخرى تباهى بحجر واحد أو جدار قديم، أما أنتم فلكثرة ما لديكم فقد أسرفتم على أنفسكم وعلى الإنسانية كلها».

وهنـا امتقع وجه الإنسـان وقال: «سـيدى الزمان هل تبدو الصورة بهـذه القتامة؟ إن حديثك يصل بنا إلى درجة اليأس لا بد أن هناك مخرجًا مما نحن فيه ويجب أن نشـرع فـورًا فـى إيجاد البدائل الواقعيـة للخروج من أزمة العاصمة المصريـة وليس ذلك صعبًا، خصوصًا وأن حزام العشـوائيات ينذر بخطر داهم وشـر مسـتطير»، عندئـذ تعانق الزمان العصرى والإنسـان المصرى والدموع تملأ عيونهما، وهما يتذكران عواصم مصر من «طيبة» إلى «الفسـطاط» إلى «العسـكر» إلى «القطائع»، وصولًا إلى «قاهـرة المعز» التى يجب ألا تكـون أبدا قاهرة لأبنائها، ولكنهـا فقط قاهرة على أعدائها منذ أن ارتفعت مآذن «الأزهر» فيها، وانضمت إليها أبراج الكنائس فى نغم متواصل يشدو لحن الوحدة الوطنية التى هى محور «حوار العصر» القادم.

□□□

الكل فى واحد

التقى الزمان العصرى بالإنسان المصرى وأخذا ينتقلان من رحاب الجامع «الأزهر الشريف» وصولاً إلى «الكاتدرائية المرقسية للأقباط الأرثوذكس»، وهما يزرعان الطريق بينهما ذهابًا وإيابًا فى سيارة عتيقة أطلقا عليها «مركبة الوحدة الوطنية»، حيث ابتدر الزمان الإنسان قائلاً: «لقد كثرت فى السنوات الأخيرة أحداث التحرش الطائفى وأصبح أمرًا تقليديًا، أن يخرج المصلون من أحد المساجد فى قرية نائية للاحتكاك بإخوانهم المسيحيين بدعوى استخدام أحد منازلهم كنيسة بديلة لإقامة صلواتهم، أو قيام فتاة مسيحية بالهرب مع شاب مسلم وهو أمر يخضع للعواطف الإنسانية ولكنه يتحول إلى مشكلة دينية وفتنة طائفية، وقد آن الأوان لكى تدركوا أن هذه ليست روح العصر وأن «المواطنة» هى البديل الحقيقى للانقسامات الناجمة عن اختلاف الدين، فى عصر يجب أن نردد فيه جميعًا أن «الدين لله والوطن للجميع»، ويجب أن تدركوا أن حلولكم السطحية ومعالجتكم العاطفية وتعاملكم المرحلى مع هذه القضية، هو أمر يدعو إلى الأسف برغم أن لكم جذورًا بعيدة تمتد إلى فلسفة الوحدة الوطنية والإيمان العميق بالنسيج الواحد للأمة المصرية، ولعل أحداث ١٩١٩م خير شاهد على ذلك، لهذا فنحن نشعر بالدهشة لتكرار الصدامات ذات الطابع الطائفى فى بلد اكتشف «التوحيد» قبل نزول الديانات الإبراهيمية الثلاث».

فرد عليه الإنسان واجمًا وقال: «معك حق، إن الوطن الواحد يقتضى الذوبان الكامل فى كيانه والبعد عن التطرف الدينى أو التشدد العقائدى أو الهوس الطائفى، وأريد أن أقول لك إن المشكلة متبادلة بين الطرفين، وأذكر أننى كنت فى سرادق عزاء ذات يوم وفوجئت برجل وقور جاوز الستين من عمره يسعى إلى الجلوس بجانبى بشكل متعمد، ثم بادرنى بقوله إنه يريد أن يتحدث معى فى أمر خاص.

ثم بدأ يحكى أمامى ودموعه تغالبه أنه كان نائبًا لرئيس أحد البنوك المصرية وأن لديه ابنة وحيدة عملت فى إحدى الشركات الأجنبية فى القاهرة، ثم وقعت فى غرام زميلها القبطى وبعد شهور قليلة هربت معه إلى الخارج، وظل الأب والأم يتنقلان بين أقسام

الشرطة وأروقة القضاء يحدثان النجوم ويتطلعان إلى الله إلى أن وصلتهم رسالة من ابنتهم تقـول فيهـا إنها تقيم فى دولة «قبرص» مع زوجها الذى أنجبت منه طفلة بعد أن ارتدت عن الإسـلام واعتنقت المسـيحية. ثم يضيف وهو يبكى إن كل ما أريده أنا وأمها أن نراها ولو لمرة واحدة قبل أن نرحل عن هذا العالم! وهذه المأساة الإنسانية يقابلها على الجانب الآخر عشرات الحالات من خطف الفتيات القاصرات من بعض الأسر المسيحية، ويواجه ذووهم ذات المشـاعر الحزينة التى أصابت ذلك المسلم الطيب الذى هربت ابنته مع زوج مسـيحى إلـى خارج البلاد.. وهذه أمور مزعجة للغاية وتدعـو للقلق لأن معناها أن المناخ غير صحى والأجواء غير مواتية وسُحب التعصب وازدراء الأديان واستخدام الانتقال بينها لأغراض ذاتية، تمثل كلها مخاطر تهدد مسيرة الوطن واستقرار مستقبله».

هنا التقط الزمان خيط الحديث وبدأ يقول: «إن التعليم فى بلادكم مسئول عن جزء من هذه المشـكلة، فعلى الرغم من اعترافنا بعدد من الإيجابيات مثل اعتبار السـابع من يناير عطلة رسمية وهو الذى يوافق عيد الميلاد لدى الأقباط الأرثوذكس، الذين يشكلون الغالبية الكبيرة من المسيحيين المصريين، فضلًا عن جذورهم الوطنية الصميمة والضاربة فى أعماق التاريخ آخذين فى الاعتبار أن المسلمين المصريين هم أشقاء لهم وليسوا وافدين على «أرض الكنانـة»، فالانتماء الدينى لا يتعارض مع الارتباط بالتراب الوطنى، وواهم من يتصور غير ذلك، فمصر لكل أبنائها بلا تفرقة ودون استثناء».

وهنا لمعت عينا الزمان ببريق هائل مسـتمد من عمق التاريخ السـحيق لكى يقول: «إن عليكم أن تدركوا أيضًا أن البيئة السياسية والمناخ الاجتماعى والثقافى مسئولان عما يمكن توفيـره لضمان الخروج من هذه المواجهات غير المبـررة والتى عفا عليها الزمن، فالتعليم والثقافة والإعلام ودور المؤسسـات الدينية على الجانبين، هى أمور مطلوبة للإسـهام فى علاج جزء كبير من المشـكلة كذلك، فإن الخطاب الدينى الزاعق من الطرفين يتحمل هو الآخر جزءًا من مسـئولية ما يحدث أحيانًا، كما يجب أن تدركوا أن «المواطنة» تسبق أى انتماء آخر لذلك فإن المسـيحى حين يغضب لسبب دنيوى يجب ألا يهرع إلى الكنيسة، كذلك المسـلم عندما يكون أمام محنة سياسـية لا يجب أن يلوذ بالأزهر، بل إن الواجب عليهما ـ مسلمين ومسيحيين ـ اللجوء إلى مبنى «مجلس الشعب» حيث «السلطة التشريعية»

أو مبنى «دار القضاء العالى» حيث «السلطة القضائية» أو مقر «رئاسة الجمهورية» حيث قمة «السلطة التنفيذية». فالدولة المصرية دولة مدنية قديمة يعتصم فيها الفرد بفكرة الدولة ولا يحتمى بسطوة الدين، كذلك فإن أسلوبكم الاحتفالى لامتصاص الغضب الطائفى والذى يقوم على لقاءات عاطفية وخطب جماسية وقبلات متبادلة بين الشيوخ والقساوسة وصولاً إلى «موائد الرحمن»؛ هى أساليب ساذجة تجاوزتها حركة التاريخ ولم تعد تقدم أو تؤخر، بل أصبحت دليلًا على السطحية وتجسيدًا للحلول الترقيعية، فالأمور تحتاج إلى حلول جذرية تبدأ من أهمية صدور قانون ينظم إنشاء دور العبادة للطرفين، وصولاً إلى حيازة الأقلية ـ بالمعنى العددى فقط للكلمة ـ لمواقع سياسية بل سيادية وأيضًا أمنية وقضائية تتناسب مع حجمها السكانى ودورها التاريخى».

عندئذ التفت الإنسان إلى الزمان قائلًا: «إننا نتعلم منك الحكمة ونستمد منك المعرفة ونؤمن بأن الماضى هو درس الحاضر ورؤية المستقبل، وأود أن تطمئن إلى أن الصورة تتحسن فى السنوات الأخيرة حيث يتزايد وعى الناس، وترتقى أفكارهم ويبتعدون عن الصغائر ويتجهون إلى المصلحة المشتركة للوطن والأمن القومى له، وهو الذى يجمع ولا يفرق ويربط ولا يمزق، ولعلك تابعت معنا التعديلات الدستورية فى مصر حيث تصدر مفهوم المواطنة المادة الأولى من دستور البلاد، و«المواطنة» كلمة شاملة توحى بالتكافؤ بين من يختلفون فى الديانات والعقائد والانتماءات والأفكار، كذلك فإنها تشير أيضًا ـ ولو من بعيد ـ لقضية «العدالة الاجتماعية» واحترام مبدأ تكافؤ الفرص والاعتراف بالمساواة السياسية وتماثل المراكز القانونية لأبناء الوطن الواحد».

عندئذ ابتسم الزمان ابتسامة عريضة وقال للإنسان: «ما أكثر ما لديكم من مشكلات وحساسيات، وسوف نبحث سويًا فى لقائنا القادم أمام مبنى «وزارة الداخلية» ما توحى به «صفحة الحوادث» فى مصر، وما تشير إليه من نوعية الجرائم غير المسبوقة فى تاريخكم».. ونظر كل منهما إلى الآخر وتواعدا على اللقاء للغوص فى أعماق الشخصية المصرية من خلال ما تفعله أو ما تسعى إليه أو ما تتورط فيه.

□□□

صفحة الحوادث!

فى لقائهما المرتقب أمام وزارة «الداخلية» المصرية وعلى مقربة من تمثال «لاظوغلى» حيث تطل حقبة من تاريخ «الأسرة العلوية» وحكامها ومعاونيهم ويشيع عبق خاص لتاريخ غير بعيد، نظر الزمان القادم من الأعماق السحيقة من التاريخ إلى الإنسان المزروع فى التربة المصرية وقال له: «إن من يريد أن يعرف ما وصلتم إليه وانحدرتم نحوه عليه أن يتابع صفحات الحوادث اليومية ليرى عجبًا، فالابن يقتل أمه، والأب يقتل ابنته، والزوجة تضع السم فى الطعام لزوجها بعد عِشرة العمر الطويل، وأخرى تقتل ابنها من أجل عشيقها، واغتصاب لفتيات صغيرات يقترن بالقتل من أجل قرط ذهبى لا يزيد ثمنه على مائتى جنيه مصرى، ومذابح عائلية لأوهى الأسباب، ومعارك بالسنج والسواطير، وعمليات سطو بغير حدود على المال العام واستحلال كامل لحقوق الآخرين، ومحاولات نصب غير مسبوقة، فالأمن الجنائى فى بلادكم يحتاج إلى وقفة برغم كل الجهود الجبارة التى تبذلونها لضمان تحقيقه، ولكن يبدو أن الأمن السياسى له الأولوية لديكم، كما أنكم قد ألقيتم على كاهل جهاز الشرطة بمعظم أعبائكم بدءًا من «الأمن السياسى» مرورًا بشركات «توظيف الأموال» وصولًا إلى «أنفلونزا الطيور»، حتى أصبحت الشرطة والقضاء هما الركيزتان الأساسيتان فى تسيير «دولاب» العمل اليومى، تغطية لمساحة الفراغ السياسى وضعف النشاط الحزبى وتدهور الإدارة الحكومية لديكم».

عندئذ فغر الإنسان فاه وتطلع إلى الزمان فى دهشة وقال: «ما هذه الصورة المتشائمة؟ إنك تبالغ كثيرًا، إذ يجب ألا تنسى أن عدد سكان مصر قد تضاعف فى عهد الرئيس «الأسبق» وحده، كما أن ما يزيد على ثلث المناطق الآهلة للسكان فى طول البلاد وعرضها هى مناطق عشوائية من الطبيعى أن تتفشى فيها أنواع جديدة من الجرائم تبدو غير مسبوقة، كذلك فإننى أذكرك بأن جهاز الأمن المصرى هو واحد من أكفأ أجهزة الأمن فى العالم برغم كل الملاحظات عليه أو الانتقادات له، ثم دعنى أذكرك أيها الزمان باختلاف نوعية الجرائم فى العالم كله، فهناك الجريمة الإلكترونية، وهناك المواطن «الألمانى» الذى قتل صديقه وأكله، وهناك الصينى الذى دفن ابنته حية، وهناك جرائم الشرف بأبعادها الحزينة فى

العالم الإسلامى كله، فقد قتل آسيوى مسلم ابنته فى أحد العواصم الأوربية لأنها خرجت من المنزل بدون إذنه برغم أنه يعيش فى مناخ غربى وثقافة مختلفة، فنوعية الجرائم أيها السيد القادم من أعماق التاريخ تختلف باختلاف الزمان والمكان، وهل نسيت أن أحد السلاطين العثمانيين جلس فى حجرته يشهد مقتل ابنه الأكبر بتعليمات منه، ويستمتع بآهاته وأناته لحظة النهاية حتى لا ينافسه ذلك الابن على مقعد الحكم بإيعاز من الزوجة الثانية لذلك السلطان العثمانى.فالأبوة والأمومة وحتى الطفولة جرى قهرها جميعًا فى مراحل مختلفة من تاريخ الإنسان على الأرض، وليست أحداث «التوربينى» وعصابته الذين كانوا يعتدون على الأطفال جنسيًا ويلقون بهم من فوق سطح القطار أمرًا جديدًا. فالجريمة بنت الإنسان وقرين وجوده منذ «قابيل» و«هابيل» مرورًا «بريا وسكينة» وصولاً إلى ما نحن عليه، فحنانيك أيها الزمان ولا تكن قاسيًا على هذا العصر أو ذاك الأوان».

فاتجه الزمان ببصره بعيدًا قائلاً: «نعم أيها المصرى إننى أتفهم ما تقول وأعى أبعاد ما ذهبت إليه، ولكننى أذكرك بأن الدنيا تتغير والعالم يتحول ويتجه الإنسان إلى الارتقاء بفعل مظاهر الحضارة ومقتنيات العصر، فالبعد الإنسانى يتصاعد وقيمة البشر تتزايد ولا يمكن أن ننظر إليه معزولاً عما يدور حوله. إننى أدعوك إلى فهم مختلف لطبيعة الوظيفة الأمنية التى يجب أن تكون رقابية أخلاقية أكثر منها رسالة عنف أو خرق لقواعد حقوق الإنسان، فالعالم يثور الآن من أجل قضية تعذيب واحدة فى ظل إعلام ينشر المستور ويفضح الخفى، بينما كانت تقاليد الشرطة عندنا منذ «العصر العثمانى» وما قبله هى تعذيب المتهم والضغط عليه للحصول على الاعترافات منه طوعًا أو كرهًا، لذلك فإننى أريد أن أقول لك أيها الزمان إننا جزء من ظواهر عالمية ولسنا نبتًا شيطانيًا فريدًا». فرد عليه الزمان بقوله: «قد يكون هذا صحيحًا ولكن «الكنانة» وطن باركه الله وبلد يحرسه الأولياء الصالحون، إنها أرض الأمن والأمان التى قال الحق عنها: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [سورة يوسف: الآية ٩٩]. وهى واحة لاذ بها المقهورون، وسعى إليها المضطهدون، واحتمى بها المعذبون..

من هذا المنطلق فنحن نتحدث إليكم وننبه إلى الأوضاع لديكم من واقع تاريخكم المستقر وحاضركم القلق نسبيًا ومستقبلكم الغامض إلى حد كبير». عندئذ ابتسم الإنسان وقال للزمان: «إن مصر «محروسة» بالأضرحة الإسلامية والمسيحية بل اليهودية، إنها

الأرض التى مرت فوقها رحلة «العائلة المقدسة» بعد أن احتضنت «موسى» كليم الله من فوق جبل سيناء، وهى التى تحمست للدعوة الإسلامية واستقبلت «آل البيت» فى عصر الاضطهاد «الأموى»، لذلك لا تقلق علينا أيها الزمان فقد كنا كذلك دائمًا وسوف نبقى وطنًا تتجدد روحه ولا يموت أبدًا، فمن أراده بسوء قصم الله ظهره».. عندئذ تعانق الزمان والإنسان وانصرفا على موعد لقاء عند مدخل مدينة «أسيوط» قلب الصعيد، فى حديث ذى شجون عن «مصر العليا» مهد الحضارة ومصدر العبقرية ورصيد الوطن.

□□□

صعيد مصر

التقى الزمان العصرى والإنســان المصرى بعد غيبة غير متوقعة فبادره الزمان متسائلًا: «لماذا لم نلتق على مشارف مدينة «أسيوط» عاصمة الصعيد فى الموعد المحدد كما اتفقنا». فرد عليه الإنسان: «إنها ظروف خارجة عن إرادتى، وأخيرًا هانحن قد التقينا من جديد، فصعيد مصر هو مهد الحضارة ونبع المعرفة ودُرة الوادى، إنه تلك البقعة الغالية من تراب الوطن المصرى التى تحتضن معالم الحضارة المصرية القديمة وترتبط بمجرى النيل وتُسمى الوجه القبلى لمصر».

فــرد عليه الزمان قائلًا: «معــك كل الحق «فمصر العليا» تقذف الوطن الأم بالعبقريات اللامعة والنجوم الســاطعة وذوى الرؤية الواســعة، منها جاء «مينا» موحد القطرين و«عبد الناصــر» البطــل القومــى و«العقاد» المفكــر الفريد و«طه حســين» عميــد الأدب العربى و«المنفلوطى» ســيد الرواية العاطفية و«المراغى» شــيخ الأزهر المجدد مرتين، وغيرهم من الرموز الفكرية والقيادات السياسية والشخصيات المؤثرة فى الأحداث عبر القرون، كما أن عائلات عريقة تتألق فى ســماء الصعيد من أمثال «بطرس غالى» و«مكرم عبيد» و«محمود سليمان» و«فخرى عبد النور» و«نجيب الهلالى» و«خشبة» و«علوبة»، وغيرهم من قيادات الحركة الوطنية وزعامات مصر فى القرن العشــرين، ولماذا نذهب بعيدًا إن الصعيد يكفيه أن رائد حركة التنوير هو المصرى العظيم «رفاعة رافع الطهطاوى» الذى خرج من أحشاء الــوادى العجوز، ولذلك فإن الصعيد هو قطعة غالية من «أرض الكنانة» وهو مصدر اعتزاز وفخر على مر التاريخ».

وهنا ابتســم الإنسان وقال للزمان: «صدقت فيما قلت ولكن ذلك الصعيد الذى نتحدث عنه كثيرًا ونفعل له قليلًا ظل محرومًا لعشرات السنين من نصيب عادل فى التنمية، حتى إن بعــض محافظاتــه النائية كانت تعتبر منفى للمغضوب عليهــم والذين يجب أن يعملوا فيــه كنوع من العقوبة، ولكن الأحوال تغيــرت والأمور تبدلت وأصبح الصعيد محل اهتمام خصوصًا فى الاســتثمارات الجديدة التى تتجه إلى قطاعى الصناعة والســياحة لأنه صعيد الآثــار الخالدة والمعابد الشــامخة، إذ يكفى أن نتذكــر أن مدينة «الأقصر» وحدها تضم ما

يزيد على ربع التراث الإنسانى كله بشهادة تقارير «اليونسكو»، وهو أيضًا صعيد «السد العالى» والصناعات المتطورة بدءًا من مجمع الألومنيوم مرورًا بشركة «كيما» وصولًا إلى مصانع الأسمنت الكبرى فى وسط الصعيد، ولقد أعطى الرئيس الأسبق «مبارك» للصعيد اهتمامًا خاصًا حتى بدأت الحكومة إعادة النظر فى توزيع موارد الثروة الوطنية توزيعًا عادلًا على المناطق الجغرافية للقُطر كله».

وعندئذ انبرى الزمان ليقول: «إن ما لدى المصريين من إمكانيات يسمح للجميع بأن يعيشوا حياة أفضل، متى كان هناك استخدام رشيد للموارد وتفكير يعتمد على رؤية شاملة للموارد المتاحة والأهداف المرجوة، وسوف يظل الصعيد مثار الاهتمام وموضع الرعاية إلى أن يتحقق له ما يستحقه، خصوصًا وأن دوره السياسى ومشاعره الوطنية يمكن أن تسبق الجميع». عندئذ بدأ الإنسان المصرى فى شرح ما يراه مبديًا إعجابه ببعض المعالم التاريخية، بينما الهدف الحقيقى هو رغبته فى إظهار معاناة بعض مناطق الصعيد التى تفتقر إلى الحد الأدنى المقبول للمعيشة العصرية، فضلًا عن تدنى مستوى الخدمات خصوصًا فى قطاعى الصحة والتعليم فقال: «لقد ظهرت مبادرات رسمية وشعبية لتنمية الصعيد يشارك فيها القطاع الخاص الوطنى، إيمانًا منه بالمسئولية الاجتماعية تجاه الوطن الواحد، ولا يقف الأمر عند هذا الحد؛ لأن البرنامج الانتخابى لرئيس الدولة قد تعهد فى بعض بنوده بإعطاء الصعيد أولوية ضمن رؤية شاملة لمكافحة الفقر الذى يعصف بالأغلب الأعم من المصريين».

وفى تلك اللحظة صاح الزمان قائلًا: «إن أمامكم مهمتين رئيستين الأولى: هى تنمية الصعيد، والثانية: هى تعمير سيناء، وكلاهما يندرج فى أطر إستراتيجية طويلة المدى لرفع مستوى الحياة للمصريين جميعًا بغير استثناء، كما أنها تنطوى على بُعد سياسى لا يخفى على كل ذى بصيرة. ولقد أثبتت لكم الأيام الأخيرة والأحداث القريبة أن سيناء هى بوابة مصر الشرقية وأن تعميرها لا يعنى فقط منتجعات سياحية أو بقعًا عمرانية، ولكن لابد أن تتحول إلى منطقة جاذبة للسكان بحيث تنتهى إلى الأبد نظرية الفراغ فى وسط شبه الجزيرة التى تغرى الطامعين وتحرك نوايا الحاقدين، فالخريطة المصرية مقدسة لأنها من أقدم خرائط الدنيا على الإطلاق».

وهنا ارتسمت على وجه الإنسان المصرى علامات الاقتناع والرضا بما قاله الزمان العصرى وأضاف: «إننى سعيد أنك فتحت موضوع سيناء لأنه يمثل شاغلًا أساسيًا لدى المصريين خصوصًا الآن، وهاجسًا كبيرًا فى عقولهم وضمائرهم معًا لأنها مسئولية وطن وأمن شعب ومستقبل أمة، لذلك فإننى اقترح أن يكون لقاؤنا القادم أيها الزمان فى مدينة «العريش» حتى نتمكن من متابعة ما جرى وتحليل ما حدث والاشتراك معًا فى رسم خريطة المستقبل».. عندئذ وافقه الزمان وقررا أن يلتقيا فى «شمال سيناء» بعد رحلة يعبران فيها من الجنوب إلى الوسط ثم إلى الشمال، ولسان حالهما يقول ليت الدولة المصرية تفكر فى محافظة ثالثة تغطى الوسط وتستطيع أن تجعله بقعة آهلة وليس منطقة مهجورة، فالحديث ذو شجون وقد بدأناه لنواصله، فالزمان العصرى والإنسان المصرى لا يختلفان حوله.

□□□

«الوادى المقدس طوى»

بادر الإنسان الزمان قائلًا: «إن مكان لقائنا اليوم يعكس رغبتنا المشتركة فى الحديث عن «أرض الفيروز»، سيناء التى وقف على جبالها «كليم الله» «موسى» يناجى ربه فى الظلمات، وها نحن المصريين الآن قلقون على تلك الأرض الطيبة التى يحتضنها الوطن بالانتماء والوفاء لأنها كانت عبر تاريخنا الطويل هى المصد الواقى للوادى القديم أمام الطغاة والغزاة والبغاة، وهى حتى الآن لا تسلم من أطماع الطامعين ولا مؤامرات الحاقدين، برغم أنها أرض مصرية مقدسة باركها الله وعبر فوقها الأنبياء والمرسلون».

وهنا انفرجت أسارير الزمان وربت على كتف الإنسان وقال: «إن بداية الطريق الصحيح هى معرفتكم بقيمة ما تملكون عندئذ تكون الطريق ممهدة للوصول إلى الرؤية الثاقبة نحو المستقبل، وأنا أريدكم أن تتذكروا أنكم تركتم سيناء فى الربع قرن الأخير منذ تحريرها من الوجود الإسرائيلى، ولم تأخذوا مشروع «تعمير سيناء» من منظور الأمن القومى ووضعتموه فى ترتيب مشروعات التنمية الاقتصادية؛ لذلك بقى وسط سيناء فارغًا، كما أن الإعمار فيها اقتصر على سواحلها بمشروعات سياحية ومدن جديدة، ولكن أعماق شبه الجزيرة ظلت بجبالها ووديانها تبحث عمن يملأ الفراغ ويعطى دفء الحياة، وهذا هو خطأكم الدائم أيها المصريون، ترددون الشعارات وترفعون اللافتات ثم يتحول تفكيركم إلى نوع من الحماس الموسمى الذى يفور قليلًا ثم يهدأ طويلًا».

وهنا بدت علامات الضيق والضجر على وجه الإنسان الذى قال: «إن سيناء فى عيوننا وقلوبنا وقد بذلنا فيها محاولات لا بأس بها، وكان من المفترض أن تصل إليها مياه النيل عبر «ترعة السلام»، ولكن ظروفًا كثيرة تداخلت وتعاقبت لتحول دون تنفيذ ذلك، وأنا أريد الجميع أن يعلموا أن سيناء تمثل هاجسًا كبيرًا فى العقل المصرى، وإن البعد الأمنى فى تنمية شبه الجزيرة لا يبدو غائبًا أبدًا، بل إننا أول من نبه إلى أهمية ارتباط ملكية الأرض بوطنية المالك، حتى لا يأتى يوم نبكى فيه على اللبن المسكوب ونقول كم تمنينا أن يحدث كذا أو لا يحدث بعض مما جرى، وأنا أتفق معك فى وجود تقصير ولكننى أعتقد أيضًا أن الحركة من وإلى جزيرة سيناء أصبحت مختلفة، وأنه من المتعين علينا أن

نستثمر الأجواء المواتية بما يصون الأمن ويحافظ على كرامة أبناء سيناء، ويحترم تقاليدهم ويبحث فى مطالبهم محققًا لهم بعض ما يدعو إليه».

هنا ظهر الامتعاض على وجه الزمان وقال للإنسان: «تلك هى مشكلتكم المعتادة فالحساسية المفرطة من كل نقد والرغبة الطارئة فى حل بعض المعضلات تجعل البيئة تختلف والجو العام لا يريح وأنا لا أقود حملة لليأس، فلقد قمتم بالكثير الذى لا أنكره، ومع ذلك فلا يزال الشوط طويلاً وهو يحتاج إلى إرادة وطنية عامة وحماس شعبى واضح، مع التركيز على تحويل كافة الأنشطة إلى مشروعات منتجة بديلًا للإنشاءات السياحية التى لا نعترض عليها ولكننا لا نراها تعبيرًا سليمًا عن مفهوم التعمير الجاذب للسكان، والذى يستطيع أن يملأ الفراغ خصوصًا فى وسط سيناء وشمالها، بل إننى أقترح عليكم إنشاء محافظة جديدة لوسط سيناء تشد بضعة ملايين من الوادى والدلتا إلى عمق شبه الجزيرة، فالمستقبل محكوم بقدرتكم على ملء الفراغ ودعم البنية الأساسية وتوصيل المياه إلى الصحراء الواسعة».

وهنا قاطعه الإنسان المصرى قائلًا: «إن قصة المياه قصة طويلة ذات شجون وهى تذكرنا بما تردد فى عصر الرئيس «السادات» من رغبة إسرائيل فى توصيل مياه النيل إليها عبر سيناء، وكيف تحركت بعض دول المنبع وكسر يومها «مانجستو» دكتاتور إثيوبيا السابق زجاجة مليئة بالدماء أمام الجماهير مهددًا ومتوعدًا أى عبث بمياه النهر الخالد، وبرغم أن ذلك ليس من حقه من وجهة النظر القانونية؛ فدول حوض نهر النيل من المنبع إلى المسار ثم المصب هى شراكة كاملة على قدم المساواة، إلا أن علاقة إسرائيل بمياه النيل تمثل هى الأخرى خطرًا استراتيجيًا كامنًا لا ندعو إليه ولا نوافق عليه، ولكنه لا يحرمنا فى الوقت ذاته من تعمير أرضنا وتوصيل مياه النهر إلى صحرائها فى عمق سيناء، التى تمثل الامتداد الطبيعى للخريطة المصرية الثابتة منذ طفولة التاريخ، والتى تضم حدودنا الشرقية منذ آلاف السنين».

وهنا ابتسم الزمان ابتسامة واسعة وأضاف: «إذا كنتم تتحدثون عن الأرض فإن عليكم أيضًا أن تتذكروا البشر، فسيناء ليست مسطحًا جغرافيًا بسهوله ووديانه فقط ولكنها أيضًا قبائل وعشائر وعائلات ومدن صغيرة وقرى نائية تنبض كلها بحب الوطن الأم مصر، وترفض الاتهامات والافتراءات، وتذكر الجميع بأنها كانت الدرع الواقية أمام الانتهاكات

الإســرائيلية فى العقود الأخيرة. وهى تضيف أيضًــا معنى لا يغيب عن الوجدان مؤداه أن كرامة البدوى هى حياته، وأن أمن مصر مسئوليته ولكنه يحتاج فقط إلى نظرة إنمائية من الوطن الأم، الذى ينتمى إليه حتى تتحســن ظروف معيشــته وتتطور أساليب حياته ليبقى صامدًا على أرضها رابضًا على حدودها».

وهنا ابتسم الإنسان المصرى وقال للزمان العصرى: «ذلك هو ما نؤمن به ونتطلع إليه، فســيناء هى شاغلنا الأساسى وهاجسنا الرئيس، ولن نتوقف عن مشروعات تنميتها وحشد الملايين فيها لأنها ليســت قضية اقتصادية أو سكانية ولكنها قضية سياسية وأمنية، إنها بحــق ذلــك «الوادى المقدس طــوى» التى تكلم فيها نبى الله مــع الخالق ورددت الجبال والوديان أصداء صوته فى عمق التاريخ السحيق».. وهنا تعانق الاثنان واتفقا على أن يستمر اللقاء بينهما، ليبحثا معًا فى هموم الأمة وشجون شعوبها وآلام البشر فيها.

□□□

المدارس المصرية.. تراث وتقاليد

سمعت أن الأستاذ «عباس محمود العقاد» فى صالونه قد التفت إلى أحد الحاضرين ـ عندما ذكر ذلك الشخص اسمه ـ وقال له: «هل كان أبوك مهندسًا فى الرى؟»، فاندهش ذلك الشخص وقال له: «صحيح يا أستاذنا ولكن كيف عرفت ذلك»، فقال له: «إن اسمك الأول يشير إلى منطقة قرب «بحر الغزال»». فقد استطاع ذلك المفكر الكبير بموسوعيته الهائلة أن يكتشف انتماء من كان يتحدث معه إلى «مدرسة الرى المصرية».

أسوق هذه القصة لكى أقول إن مصر بلد كبير وقديم عرف التقاليد المهنية والأعراف الحرفية قبل غيره من دول المنطقة، ولدينا فى ذلك مدارس مختلفة فمن: «مدرسة القضاء المصرى» إلى «المدرسة العسكرية» إلى «المدرسة الدبلوماسية» إلى «مدرسة الرى» وأيضًا «مدرسة السكة الحديد»، وغيرها مما عرفه المصريون فى تاريخهم الحديث، ويسبق ذلك كله «المدرسة الدينية» متمثلة فى «الأزهر الشريف» و«الكنيسة القبطية» وما تركوه جميعًا من بصمات قوية على الشخصية المصرية.

أعود الآن إلى الحديث عن بعض تلك المدارس العريقة حتى نخرج قليلًا من ضجيج الصراع العربى الإسرائيلى وملل الحوار الفلسطينى، وقلق العراق وأحزان «دارفور»، ونستعيد بعضًا من ماضينا المجيد حتى نتخلص من مناخ الإحباط الذى وضعنا أنفسنا فيه، وندرك أننا لسنا فقط دولة مؤسسات ولكننا قبل ذلك دولة تقاليد وأعراف، قد يكون بعضها قد توارى كما اختفى البعض الآخر وتراجع البعض الثالث، ولكن تظل قيمة مصر متمركزة فى هذه الرموز منذ أخذ «سليم الأول» الفاتح العثمانى مئات من خيرة الحرفيين المصريين وأرسل بهم إلى «الآستانة»، ليكونوا نواة لإقامة الصناعات الدقيقة وتشييد المبانى الرائعة فى مستهل التاريخ العثمانى، وعلى الرغم من محاولات التشكيك فى هذه الواقعة إلا أننى سمعت من بعض ثقاة الأتراك أن ذلك الأمر قد حدث بالفعل، وأن نسبة كبيرة من هؤلاء كانوا من أقباط مصر أصحاب الحرف القديمة، وأن السلطنة العثمانية أعادتهم إلى مصر بعد جيل واحد أو اثنين من وصولهم.

وعندما نتذكر مدرسة الطب المصرية بدءًا من «كلوت بك» مرورًا بـ«على باشا إبراهيم» و«نجيب باشا محفوظ» و«عبد الوهاب باشا مورو» وصولاً إلى جيل «إبراهيم بدران» و«مجدى يعقوب» وغيرهم من أساطين الطب والجراحة، فإننا ندرك أن لدينا أعرق مدرسة طب فى المنطقة. وأنا أعنى بالمناسبة بكلمة المدرسة A school of thought أى مجموعة التقاليد الفكرية التى حكمت تلك المؤسسة التاريخية وجعلت لها رؤية ذاتية وضعتها على خريطة الوطن، لكى تبقى وتستمر علامات مضيئة تنير لنا الطريق الذى نكاد ننحرف عنه.

وإذا عدنا إلى مدرسة الرى المصرية فإننا نتذكر مفردات معينة، فمهندسو الرى القدامى كانوا يعرفون استراحات الرى على امتداد مجرى النيل فى السودان ومصر، ويعرفون السدود والقناطر والتعلية الأولى والثانية لخزان أسوان، كما عاشوا تجربة «السد العالى»، وتمرسوا من خلال الفيضانات السنوية قبل بناء السد وتجولوا فى أنحاء البلاد، وظهرت أسماء لوزراء الأشغال العمومية والرى والموارد المائية، نذكر منهم: «عثمان محرم باشا» و«أحمد عبده الشرباصى» و«عبد الخالق الشناوى» و«سماحة» و«راضى الأول والثانى» و«أبو زيد»، وغيرهم من تلك الكوكبة التى عاشت مع مياه النيل وعشقت النهر من المنبع إلى المصب، وظلت لها تقاليدها المرعية وأعرافها الموروثة التى أرجو لها ألا تندثر أبدًا فى زحام التغييرات والإجراءات والقرارات.

أما مدرسة السكة الحديد فقد بدأت مع النصف الثانى من القرن التاسع عشر عندما بدأ خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية، ليكون بذلك ثانى خط سكة حديد فى العالم كله؛ حيث استطاع «عمال الدريسة» المصريون أن يشكلوا مع مهندسيهم ـ أجانب ومصريين ـ مدرسة مهنية وحرفية لها تاريخ مصرى مشهود حتى أصبحت ورش السكة الحديد تعبيرًا عن الدأب المصرى والتواصل الفرعونى.. وقس على هذا عشرات النماذج والأمثلة لمدارس مصرية لا يزال بعضها مزدهرًا، بينما يعانى البعض الآخر اختناقات وضغوطا دفعت بالفساد لينخر فى هيكلها كالسوس المدمر، ونحن نطالب هنا بضرورة حماية مدارسنا الفكرية والمهنية والحرفية من عوامل التخريب وعبث من لا يدركون أهمية ذلك فى تكوين الدولة المصرية، وتقنين إطارها التاريخى وتنظير هيكلها الوطنى، وأسمح لنفسى هنا بأن أبدى بعض الملاحظات:

أولًا: إننى ممن يؤمنون بأن الشكل جزء من المضمون والذين يتحدثون أحيانًا باستخفاف عن بعض الأمور الشكلية هم واهمون، فـ«روب المحاماة» وارتداؤه مسألة تتصل باحترام المهنة وهيبة القضاء الواقف أمام شموخ القضاء الجالس، كذلك فإن «الروب الجامعى» خصوصًا فى بعض الكليات النظرية وفى مقدمتها كليات «الحقوق»، إلى جانب بعض المناسبات العلمية وأهمها مناقشة الرسائل العليا هى أمور واجبة، تعطى للجامعة مكانتها وتؤكد استمرارية دورها وترفع درجة المصداقية فيها.

ثانيًا: لماذا نذهب بعيدًا، فالمؤسسة العسكرية خير شاهد على ما نقول، فالجيش المصرى الذى نعتز به دائمًا ـ وسوف نظل دومًا ـ قد نشأ من مجموعة تقاليد راسخة لا يخرج عنها شأن الجيوش الكبرى فى العالم؛ فقواعد الأقدمية والانضباط والتدريب واحترام المسائل الشكلية والجوهرية معًا، قد جعلت منه مؤسسة متماسكة لا تتأثر بتراجع المجتمع أحيانًا أو بالتدهور فى بعض جوانب الحياة العامة أحيانًا أخرى لأنه جيش ورث تقاليده عبر ممارسات إقليمية مشهودة، وحارب منذ العصر الفرعونى حتى الآن مرورًا بـ«حطين» و«عين جالوت» وحرب «القرم» و«المكسيك» وصولًا إلى «نصر أكتوبر» العظيم. وجيش له هذه التقاليد إنما يشير إلى مدرسة عسكرية مصرية تأثرت بها المنطقة فى الحرب والسلم على السواء.

ثالثًا: إن القيمة الحقيقية للدور التنويرى فى مصر إنما تكمن فى سياق هذه السطور، وما نشير إليه من أمور قد لا تبدو ملفتة لأصحاب النظرة السطحية المتعجلة، ولكنها تبدو ذات أهمية كبرى أمام من يدرسون الشخصية المصرية وينقبون فى عناصر الإشعاع الصادرة من «الكنانة» إلى المنطقة العربية والإفريقية، بل إن الدولة المصرية الحديثة التى صحت على مدافع «نابليون» فى نهاية القرن الثامن عشر لكى تخرج من عباءة الفكر المملوكى ثم يتجه بها «محمد على» للتمرد على سطوة الحكم العثمانى.

إن مصر التى نتحدث عنها قد وضعت تاريخيًا اللبنات الأساسية فى تكوين الدولة العصرية النموذجية فى غرب آسيا وشمال إفريقيا ودول حوض النيل، ونشرت جناحيها فى العالمين العربى والإسلامى على نحو لا تزال آثاره باقية فى عواصم دول كثيرة، نشعر فيها بعمليات النقل التاريخى من التجربة المصرية.

رابعًا: إن التعليم المصرى الذى ارتبط بمصر الحديثة بدءًا من «رفاعة طهطاوى» و«على مبارك» مرورًا بـ«دانلوب» و«سعد زغلول» و«أحمد نجيب الهلالى» و«طه حسين» و«إسماعيل القبانى»، وغيرهم من أصحاب الرؤى ذات الإسهام الفعال فى مسيرة التعليم المصرى الذى أضاء المنطقة كلها، وما زلنا نعيش حتى الآن على بقايا رصيده فى عدد من الدول العربية والإفريقية، حيث أجيال من رجالاتها المخضرمين يستعد معظمهم للرحيل عن عالمنا ـ بمنطق العمر ـ بعد تأثيرهم المشهود فى سياسات دولهم، مع تواصل وارتباط دائمين بالوطن الثانى مصر الذى درسوا فيه وتعلموا فى مدارسه وجامعاته.

خامسًا: إن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والجمعيات الأهلية، بدءًا من «الجمعية الخيرية الإسلامية» و«جمعية التوفيق القبطية» منذ بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر، هى كلها رموز وأدوات لدور مصرى فاعل شد المنطقة إليه وأعطى للدور المصرى مكوناته التى تحدث عنها مؤرخ الجغرافيا الراحل العظيم «جمال حمدان»، وهى التى صنعت فى مجملها مفهوم «الدولة النموذج» وبلورت دور «الشقيقة الكبرى».

.. هذه نقاط سريعة فى موضوع حيوى يبدد ظلام الإحباط الذى يحاول أن يجتاح جوهر الشعب المصرى وأن ينال من ثقته فى ذاته. ونحن أمام لحظة فارقة فى تاريخه الحديث وفى ظل مناخ إقليمى خانق وبيئة دولية مزدوجة المعايير، حيث يبقى علينا أن ننقب فى تاريخنا وأن نبحث فى تراثنا وأن نعترف بأن مصر الحديثة قد امتلكت كل أدوات التغيير والتطوير، بل إن «الأسرة العلوية» تحتاج منا إلى تقييم موضوعى يقدم «عباس حليم» كرائد للحركة العمالية، و«عمر طوسون» كرمز فى الحركة الوطنية، و«يوسف كمال» كعاشق للفنون الجميلة، كما أن جامعة القاهرة والمتاحف الكبرى والجمعيات الملكية والمؤسسات الباقية هى إسهامات مصرية فى ظل حكم تلك الأسرة، بدءًا من المؤسس الكبير «محمد على» مرورًا بالمتحضر المفترى عليه «إسماعيل باشا» وصولًا إلى الملك «فاروق» ذاته، الذى كان وطنيًا مصريًا، برغم أنه كان فاسدًا شخصيًا! .. إننى باختصار أريد أن أوقظ فى أعماقنا جذوة لا تخبو وشعلة لا تنطفئ؛ لأن لدينا مدارس مصرية مستمرة ذات تراث وتقاليد باقية!

مسألة دور مصر

لا أكاد أرى موضوعًا يسيطر على الساحة العربية مثلما هو الأمر بالنسبة للحديث المتكرر عن دور «مصر» وتقدمه أو تراجعه، ولا عجب فى ذلك فـ«مصر» مرصودة دائمًا لأنها الدولة المحورية المركزية فى العالم العربى، فضلًا عن أنها الدولة التى قادت المنطقة فى الحروب منذ فجر التاريخ، وكانت الرائدة فى السلام والتنوير والعلم والثقافة.. ويهمنى هنا أن أناقش بشكلٍ موضوعى طبيعة ما يترتب حول الدور المصرى وانكماشه، خصوصًا وأننى أرى أن مثل هذا الطرح أمر تعوزه الدقة، كما أنه يفتقر إلى الفهم الصحيح لمعنى الدور من الناحيتين «الجيوبلوتيكية» والثقافية البشرية.

فمصر بلدٌ عجوز يحمل على كاهله وقر السنين، ولديه تراكم ثقافى وحضارى تحسده عليه أمم الأرض وشعوب العالم، بل إن اسم «أم الدنيا» و«المحروسة» و«الكنانة» كلها مسمياتٌ أطلقها الغير على هذه الأرض المباركة التى كلم فوقها «موسى» ربه، وعبرت عليها رحلة «العائلة المقدسة» حتى أضاءت ربوعها بنور الإسلام، إنها الدولة التى تكرر اسمها كثيرًا فى الكتب المقدسة ولا عجب؛ فهى «مصر» التى اكتشفت معنى التوحيد واستعدت للحياة الثانية بالمقابر والمعابد والأهرامات، وقضية «الدور» بالنسبة لمصر ليست قضية جديدة ولا فكرة عابرة، إنها أبعد من ذلك وأعمق يعرفها «الهكسوس» و«التتار» و«الفرنجة» ـ الذين نسميهم خطئًا بـ«الصليبيين» ـ وهى مصر «حطين» و«عين جالوت» و«أكتوبر ٧٣» وقبلهم وبينهم وبعدهم عشرات من الفتوحات الظافرة والمواقف المشرِّفة، وهى أيضًا «مصر» التى تفرَّغ شعبها لصناعة الحضارات منذ فجر التاريخ المكتوب، كما أنها هى التى قادت التنوير فى القرن التاسع عشر والتحرير فى القرن العشرين، لذلك يتطلع الجميع إلى دورها فى القرن الحادى والعشرين..

ولعلى هنا أطرح بعض النقاط المتصلة بقضية الدور دوليًا وإقليميًا بشكلٍ عام، ثم أنتقل من ذلك إلى تطبيق رؤيتنا على الواقع المصرى الراهن وما يحيط به من ظروف وما يعتريه من تحولات، وأوجز ذلك فى النقاط الآتية:

أولًا: إن مسألة «الدور» ليست بدعة استراتيجية أو نوعًا من «الفانتازيا» السياسية، وأنا أندهش كثيرًا عندما أقرأ لبعض الكتاب المصريين والعرب عندما يتحدثون عن موضوع «الدور» بشيءٍ من الرفض بل الكراهية، كما لو كان أمرًا إضافيًّا يجرى إقحامه على الحياة السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية لعالم اليوم، ويربط أعداء مسألة «الدور المصرى» بين رؤاهم الناقصة والعصر الناصرى تحديدًا، ويرون فيه المرجعية الوحيدة لقضية «الدور» التى يرفضونها وهم يغفلون ـ عمدًا أو سهوًا ـ شخصية «مصر» التاريخية؛ فهى بلدٌ بضاعته الدور الإقليمى، ألم نقل كثيرًا من قبل إنها دولة تبيع «سياسة» وتشترى اقتصادًا؟!

.. وما زلت أتذكر ذات يوم أننى كنت فى الخارجية البريطانية على موعدٍ مع المسئول عن قسم الشرق الأوسط، فإذا به يقول لى إنه سعيدٌ للقائى لسبب إضافى هو أنه سوف يستقبل بعدى بعض مندوبى دول عربية أخرى، وعندما يقول لهم إننى كنت مع عضو من السفارة المصرية فإن ذلك سوف يعزز من قوة حديثى إليهم وحوارى معهم، ولست أنسى أبدًا أن بعض الشركات الدولية ـ خصوصًا فى مجال التسليح ـ كانت تتمنى دائمًا أن توقِّع العقد الأول فى الشرق الأوسط مع الدولة المصرية، لأن ذلك سوف يجذب بالضرورة دولًا أخرى تستأنس بموقف الشقيقة الكبرى وتمضى على درب الدولة النموذج، لذلك فإن الحديث المغلوط عن عدم أهمية الدور المصرى الخارجى هو حديثٌ يفتقر الموضوعية والعلمية فى آنٍ واحد.

ثانيًا: إن مراجعة أهمية الدور المصرى فى المنطقة خلال السنوات العشرين الأخيرة، سوف يؤكد صواب ما نذهب إليه لأن الدور المصرى ـ كما قلت فى مناسبات كثيرة ـ شمسٌ لا تغيب، قد تحجبها بعض الغيوم أحيانًا وتغطيها سحبُ صيفٍ أحيانًا أخرى ولكنها تظل ساطعةً أبدًا لا تحتجب.

ولعلى أذكِّر البعض بعددٍ من الإنجازات الأخيرة للدولة النموذج صاحبة الدور الذى قد يغيِّر أدواته ولكنه لا يختفى تمامًا، ألم تحصل «مصر» على جائزة «نوبل» أربع مرات فى العقود الثلاثة الأخيرة لكلٍ من «السادات» و«محفوظ» و«زويل» و«البرادعى»؟ ألم تبن «مصر» «الأوبرا» مرة ثانية بعد حريقها، لأنها صاحبة الإشعاع الثقافى والسبق الفنى فى المنطقة؟ ألم تحفر «مصر» «مترو الأنفاق» بمراحله المتتالية فى عاصمتها للمرة الأولى فى الشرق

الأوسط؟ ألم يتقدم «بطرس غالى» لأرفع منصبٍ دولى؟ ألم تعد «مصر» «مكتبة الإسكندرية» ـ منـار المعرفة على شـاطئ المتوسـط ـ وبعثت دورها من جديد؟ هـذه نماذج عابرة ضمن عشرات الأمثلة لحيوية الدور المصرى برغم «الأسطوانة المشروخة» عن تراجعه وانكماشه.

ثالثًـا: إن الذيـن يتحدثون عن توارى الدور المصرى إنمـا يربطون ذلك باتفاقيتى «كامب ديفيد» و«السـلام المصرية/ الإسرائيلية»، وهم يفسِّرون كل أحداث المنطقة وحقائق الحيـاة بذلك الحدث الذى مضت عليه الآن قرابـة ثلاثين عامًا، وهم ينظرون إلى التوجه المصرى نحو السـلام والذى أصبحت تشـاركها فيه كل الدول العربية بغير استثناء. ويربط دعاة هذا الرأى بين ريادة «مصر» لطريق التسوية السلمية والاستقرار الإقليمى وبين حديثهم الممل عن عدم جدوى الدور المصرى وتراجع أهميته، بينما «مصر» التى منيت بالهزيمة عام ١٩٦٧م وبدأت سنوات النكسة التى لا تزال آثارها باقيـة علـى الأرض العربية حتى الآن، هى ذاتها «مصـر» التى عانت من موجات الانتقاد التى وصلت إلى حد الشماتة أحيانًا، وعندما انتصرت فى «أكتوبر ١٩٧٣م» لم يتنبه الكثيرون إلى ذلك الجهد العبقرى الذى قام به الجيش المصرى لعبور أكبر مانع مائى، وتحطيم خط «بارليف» وغرس العلم المصرى فوق أرض سـيناء، فمصر موضع انتقادٍ فى الحرب ولوم على السلام!

رابعًـا: إن الحديـث عـن وراثة «الدور المصـرى» واحتلال بدائل أخـرى له هو حديثٌ يفتقـر إلى المصداقية والدقة، لأن الـدور ليس منحة من أحد ولكنه مُعطى تاريخيًا وجغرافيًا لا يمكن العبث به، وهو أيضًا ليس ثوبًا نرتديه حين نشاء ويخلعه عنا من يريد، فالدور أكبر وأهم وأعظم من كل ذلك، ومن يقول إن «إيران الثورة الإسلامية» تحاول أن ترث الدور المصرى فى المنطقة مخطئ، لأن «إيران» إذا امتلكت التأثير الدينـى فهى لا تملك الأداة الثقافية التـى اعتمدتها «مصر» فى القرنين الأخيرين، وإذا امتلكـت «طهـران» قوة المال تشـترى به الأعوان والخلصـاء وتجند المريدين والأصدقـاء، إلا أن ذلك لا ينهض وحده ثمنًا لدورٍ يدوم أو مكانة إقليمية تسـتمر، وليتذكر الجميع أن «الاتحاد السوفيتى السابق» قد دخل المنطقة من البوابة المصرية فى العصر الناصرى، وخرج من نفس البوابة بقرارٍ من الرئيس «السـادات»، كما أن عام ١٩٧٤م كان هو عام التوقيت العربى لقبول النفوذ الأمريكى فى المنطقة، عندما

زار الرئيس الأمريكى الأسبق «ريتشارد نيكسون» مصر إيذانًا بطى صفحة الماضى وتطلعًا لعلاقاتٍ أفضل مع الدول العربية.. فمصر هى البوابة التى يدخل منها من يريد الوصول إلى الشرق الأوسط ويخرج منها من تلفظه شعوبه أو نظمه، كما أن «مصر» هى قاعدة الأحلام الإمبراطورية فى الشرق سعى إليها «الإسكندر الأكبر»، ووفد بعده بعدة قرون «نابليون بونابرت» وكلاهما مدفوعٌ بأحلام عريضة وآمالٍ واسعةٍ فى إمبراطورية شرقية كبرى، وبالمناسبة فإن «مصر» لا ينْبغى أن تضيق بغيرها أو تتبرم من دورٍ يسعى إليه شقيقٌ لها ـ صغيرًا كان أو كبيرًا ـ فالساحة مفتوحةٌ للجميع، ولكل دولةٍ تجتهد نصيبٌ ليس مقتطعًا من سواها ولا مخصومًا من غيرها.

خامسًا: إن خفوت الدور المصرى أحيانًا هو قرارٌ إرادى تقوم به الدولة المصرية بسبب ظروفها الداخلية أو مشكلاتها الإقليمية، ولكنه لا يعتبر أبدًا قيدًا على المستقبل أو مصادرةً على المطلوب، إذ إن استئناف الدور لا يحتاج لأكثر من إرادة سياسية وأدواتٍ بديلة وديناميات متحركة.. و أنا أدعو هنا إلى أن يكون الدور الإقليمى لمصر دائم الاشتباك فى قضايا المنطقة، فهو طرفٌ فى مشكلة الملف النووى الإيرانى، وطرفٌ فى الدور السياسى التركى، وطرفٌ أساس فى العلاقات العربية الإسرائيلية، فضلًا عن مساحاتٍ أخرى للحركة أدعو لاقتحامها بشدة وأعنى بها الدور الإفريقى لمصر، والدور الإسلامى أيضًا وكلاهما يفتح شهية الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إذا تعاملت «مصر» فى هذين الملفين، بدلًا من أن يحتكر الصراع العربى الإسرائيلى دور «القاهرة» ويختزل الجهد المصرى فيه.

ولعل الدور المصرى فى إفريقيا خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى هو خير شاهدٍ على ذلك، ونحن جميعًا نتطلع إلى يوم تعود فيه جذوة الحماس المصرى لدورها الإفريقى والإسلامى مثلما هو الأمر لدورها العربى لأن العائد فى النهاية ليس سياسيًا فقط، ولكن له مردوده الاقتصادى الكبير والثقافى الواضح، وها هى ذى دولة «جنوب إفريقيا» بعد سقوط سياسة الفصل العنصرى «الأبارتيد» وعودة الدولة الجديدة إلى الساحة الإفريقية والدولية فخسرت «مصر» أمامها استضافة «المونديال» ومقر «البرلمان الإفريقى»

وتصـارع معها الآن على مقعدٍ دائم فى «مجلس الأمن» عندما يحين وقت المواجهة، لذلك لا أريد لأحدٍ أن يتصور ولو للحظة أن مسـألة الدور الإقليمى هى مجرد شـعار سياسـى أو مخرج وطنى من أزماتٍ داخلية لأنها أكبر من ذلك وأهم وأعظم.

.. أيهـا السـادة هذه ملاحظـاتٌ خمس أردنا منهـا إعادة الثقة إلـى دور مصر النيل والأهرامات، مصر المسـاجد والكنائس، مصر الرواد الكبـار من المفكرين والعلماء والأدباء والشـعراء والفنانين، مصر التى اسـتضافت رواد المسـرح والصحافة والسينما عندما قدموا إليها من «الشام» الشقيق بلا حساسية أو قلقٍ أو اعتراض، مصر الموئل والملاذ، مصر الوطن والشعب، مصر الحضارة والمنارة والضياء.

□□□

رؤية مستقبل مصر

لاشك أن المصريين ـ شأن كل شعوب الأرض ـ معنيون بالتفكير فى المستقبل واستدعاء المجهول، ويسيطر حوارٌ دائم فى هذا الشأن على المنتديات السياسية والحلقات النقاشية بل الجلسات العائلية، ذلك أن «مصر» بلدٌ كبير وقديم و«خارطة الطريق» أمامه ينبغى أن تكون واضحة ومقروءة، فأسوأ ما تعانى منه الأمم هو أن تدخل فى جدلٍ ضبابى عقيم لا تدرك معه التوجهات الحقيقية لبوصلة المستقبل.. لذلك سوف أمضى فى السطور القادمة عبر محاولةٍ لاستشراف المستقبل والتطلع إلى غدٍ ينظر إليه الوطن المصرى بالأمل والقلق فى آنٍ واحد، وهنا أستسمح القارئ فى أن أمشى فى هذه العجالة فوق الأشواك، حيث دافعى موضوعى بالدرجة الأولى ينشد الاستقرار لبلدٍ ينتمى إليه ووطنٍ يتعلق به، لذلك فإننى أطرح الأفكار التالية:

أولًا: إن التغيير سنة الحياة كما أن التداول هو فلسفة الكون، وأنا أظن أن رئيس «مصر» الأسبق «حسنى مبارك» قد أعطى لهذا الوطن الكثير، ولا خلاف بين المصريين ـ مؤيدين ومعارضين ـ على أنه كان حائط السد المنيع أمام محاولات استهداف «مصر» أو توريط نظامها أو توظيف دورها فى غير صالحها، ولذلك سوف يذكر التاريخ أن الرئيسين الكبيرين اللذين سبقاه كانت أخطاؤهما ناجمة عن بعض أفعالٍ أقدموا عليها، أما الرئيس الأسبق فسوف يكون تقويمه الموضوعى مختلفًا، إذ تأتى الانتقادات من أمورٍ أحجم عنها ولم يغامر بها، وتلك ميزة تحسب له ولا تؤخذ عليه، كما أن الرجل تمتع دائمًا بصبرٍ طويل ولم يتصف أبدًا بالتعجل فى ردود الفعل، ولم يبتلع «الطعم» الذى احتوته شباك الآخرين وهم يلقون بها فى مياهنا الإقليمية، ولست أعنى بذلك أن العهد الأسبق ليست له أخطاؤه، فأنا ممن رفضوا مبكرًا محاولات التزاوج بين السلطة والثروة لتكتمل بها الحلقة الشريرة لمحاولات التزاوج الأخرى بين الدين والسياسة، وبرغم ذلك كله فإننى أنظر إلى «بطل أكتوبر» نظرةً موضوعية شاملة وأذكر الجميع بالمأثورة العربية القائلة «رب يومٍ بكيت منه فلما مضى بكيت عليه».

ثانيًا: إن أهم ما يعنينا جميعًا هو الانتقال السلمى للسلطة لأن مصر لا تحتمل الفوضى الخلاقة أو غير الخلاقة! كما أنها بلدٌ مركزى عريق لا يستوعب صراعاتٍ داخلية أو مواجهاتٍ سياسية خصوصًا وأن دستور البلاد ينظم بشكلٍ محدد إجراءات الانتقال السلمى المتحضر لرئاسة الدولة بغض النظر عن شخص القادم الجديد، وقد يحتاج الأمر إلى إعادة ترتيب أوضاع البيت وتطهير أركان الدولة من بعض مظاهر الفساد، مع التخلص من بعض الرموز التى تفتقر إلى الشعبية والتواصل مع الجماهير، ولست أشك لحظة فى أن المؤسسة العسكرية ـ حامية الوطن وصمام الأمان لمستقبله ـ سوف تقف مع الدستور والشرعية وتحمى الديمقراطية وتكون سياج أمانٍ لوطنٍ يعتز بها وشعبٍ تنتمى إليه.

ثالثًا: إننا يجب أن نركز على سلامة إجراءات الانتقال السلس للسلطة مع التبشير بالقيم الديمقراطية الحقيقية فليس المهم من هو القادم الجديد بقدر ما هى شفافية عملية وصوله إلى السلطة، فالمشاركة السياسية الواسعة واحترام الدستور والانصياع لإرادة المصريين هى الأمر الفصل فى تقويم عملية الاختيار، كما لا يجب أن يتخذ البعض مواقف مسبقة من بعض الشخصيات لأسبابٍ تتصل بارتباطاتهم الأسرية أو انتماءاتهم العائلية، فالعبرة بالكفاءة والنزاهة والرغبة والقدرة معًا فى خدمة أعرق الأوطان وأقدم الأمم شريطة أن يقف الجميع على أرضية وطنية صلبة لأن قيادة الأوطان تختلف عن إدارة الأحزاب أو المؤسسات أو الشركات، فالوطن معشوقٌ فريد يسيطر على العقل والقلب فى وقتٍ واحد.

رابعًا: إننى أظن أن فك الاشتباك بين الدين والسياسة يقتضى معالجة موضوعية وعادلة لفكر جماعة «الإخوان المسلمين» ـ المحظورة قانونًا المتواجدة واقعًا ـ فمن غير المتصور أن ندخل كل عدة سنوات فى انتخاباتٍ نيابية يتم فيها تبادل الاتهامات والتراشق بالانتقادات، فالإخوان يتهمون الحكومة بالتزوير المادى، والحكومة تتهمهم بالتزوير المعنوى لإرادة الناس من خلال التلويح بشعاراتٍ دينية تستهوى قلوب الجماهير فى دولةٍ يعرف الجميع أن المشاعر الدينية متجذرةٌ فيها بل ملتهبة لذلك فإننى أدعو الجماعة إلى مراجعة فكرها وأسلوب عملها خصوصًا وأن أداء أعضائها فى البرلمان الأخير لم يكن لصالحهم إجمالًا، وأنا أعترف أن من بينهم

عناصر معتدلة وحصيفة، ولكن من بينهم أيضًا من اعتمدوا أسلوب الصراخ الدائم والضجيج المفتعل والرفض المستمر لكل ما هو سلبى أو إيجابى متى كان قادمًا من جانب الحكومة! وهو أمرٌ يسلبهم رداء الموضوعية، ويحرمهم من المشاركة الإيجابية فى بناء الوطن، إننى أختلف معهم فى الرأى ولكننى أتفق مع حقهم فى إبدائه، فالإمام الشافعى ﷺ يقول: «إن رأيى صوابٌ يحتمل الخطأ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب»، كما أن الحضارة الغربية على الجانب الآخر من الحضارة الإسلامية تقول على لسان المفكر الفرنسى «فولتير»: «إننى مستعدٌ أن أدفع حياتى ثمنًا للدفاع عن رأى أختلف معه»، وقد آن الأوان لكى تنصهر جماعة «الإخوان المسلمين» فى بوتقة الشرعية السياسية من خلال اعترافها بأن الأمة هى مصدر السلطات، وإن تداول السلطة ودوران النخبة حقٌ لجميع القوى السياسية وليست حكرًا على واحدةٍ منها مع التوقف عن استخدام الشعارات الدينية فى غير موضعها، فالدين شعورٌ مطلق، أما السياسة فهى أداءٌ نسبى يختلف باختلاف الزمان والمكان، وخلط الدين بالسياسة مثله مثل خلط الماء بالزيت فلا يمتزجان، والماء هنا هو شبيه الدين لأنه مطلقٌ حيوى دافق والزيت هو نظير السياسة لزجٌ يلوث كل من يقترب منه وبقعته لا تزول بسهولة، فالسياسة داءٌ لعين ومرضٌ مزمن.

خامسًا: إن الاشتباك بين السلطة والثروة أى التداخل بين مراكز القوى السياسية وبين أعصاب الحياة الاقتصادية، قد أدى بدوره هو الآخر إلى فسادٍ فى الإدارة وضعفٍ فى السياسة واختلاطٍ للأمور، ونحن مطالبون الآن أكثر من أى وقتٍ مضى بكسر هذه الحلقة الشريرة وفض الاشتباك بين طرفى المعادلة، وأنا بالمناسبة لست ضد رجال الأعمال الوطنيين، خصوصًا وأن منهم مفكرين معنيين بالحياة السياسية، وفيهم خبراء فى الإدارة، ومنهم رموز وطنية لا نستطيع الإقلال من قدرها، ولكننى أدعو فقط إلى تصفية ذلك التحالف غير الشرعى من أجل نزاهة الحكم وشفافية الإدارة وإفساح الطريق السليم أمام الأجيال القادمة، ولابد أن أعترف هنا أن فض الاشتباك بين السلطة والثروة هى عمليةٌ أسهل وأسرع بكثير من فك الاشتباك بين الدين والسياسة، وبهذه المناسبة فإننى أقول إننى مع تأصيل دور الدين فى المجتمع بالدعوة إلى المعروف والنهى عن المنكر، وتربية النشء والشباب على

القيم الدينية الصحيحة التى تعلى من قيمة الوطن وترفع من شأن المواطنة، بدلًا من عملية خلط الأوراق التى تصيب الأجيال القادمة بالإحباط والتوتر على نحو يدفعهم إلى حالة من الضياع.

.. هـذه أفـكارٌ أطرحهـا من أجل حوارٍ وطنى شـامل بين القوى السياسـية المختلفة والأحـزاب المتعـددة ومؤسسـات الدولة بلا اسـتثناء.. وأنا أدعو هنا إلى ضـرورة تقوية الأحـزاب لكى تصبح مدارس لتربية الكوادر السياسـية مع دعـم النقابات لتصبح مدارس لتربيـة الكـوادر المهنية والعمالية، ودعم الجامعات لتصبـح مراكز مضيئة للبحث العلمى والتقـدم التكنولوجـى، لذلك فإن الحوار المطلوب يجب أن يتسـم بالاعتدال والموضوعية ولا ينزلـق نحـو طرقٍ تفضـى به إلى الهاويـة، فالوطن أعظم وأغلى مـن العبث بحاضره أو مسـتقبله، خصوصًا وأننا جـزءٌ من أمة عربية تنظر إلينا فى إكبـار، بينما ترتفع فيها أصـواتٌ تدعى أحيانًا تراجـع دورنا، حيث يغيب عنها فهم أوضاعنا لأنها ترفض القبول بسياساتنا، وعندما وقف الرئيس الأمريكى «باراك أوباما» على منصة القاعة الكبرى لجامعة القاهرة فى يونيو ٢٠٠٩م، فقد كان ذلك حدثًا رمزيًا ضخمًا يدفعنا إلى الأمام ويشدنا نحو المستقبل ويرد على أصواتٍ نكراء تعالت ضدنا ولم تكن أمينة معنا، إننى أقول صراحة إن مسـتقبل مصر سوف يشـارك بالضرورة فى صياغة مسار المستقبل العربى والإسلامى معًا، كما سوف يعطى زخمًا إيجابيًا لإفريقيا والشرق الأوسط بل حوض البحر المتوسط أيضًا .. إن «مصر» التى صنعت التاريخ لابد وأن تتهيأ لصناعة المستقبل!

□□□

مأزق الوطنية المصرية!

لـم يتبلور الموقف الحقيقى للوطنية المصرية إلا مع ميلاد الدولة المدنية الحديثة التى تعتبر «الحملة الفرنسـية» دافع ظهورها المباشر، بينما يبقى «محمد على» مؤسسها ـ سواء تم ذلك بوعى منه أم رغمًا عنه ـ ولقد ظلت الحركة الوطنية المصرية دينية الطابع إسلامية الشـخصية، حتى إنه عندما سـحب «الباب العالى» دعمه لـ«أحمد عرابى» انفض مؤيدوه مـن حوله، وعندما ارتفع صوت «مصطفـى كامل» كان مدعومًا من «الآسـتانة»! فمباركة «الخلافة» كانت شرطًا لمشروعية الحركة الوطنية المصرية وسندًا لها، إلى أن ارتفع شعار «مصر للمصريين» فى غمار الثورة الشعبية عام ١٩١٩م، فكان ذلك إيذانًا بالميلاد الحقيقى للوطنية المصرية الخالصة التى ارتبطت بتيارٍ مصرى لا يخلو من مسـحة ليبرالية ولا يبرأ من بعض مظاهر «العلمانية» التى توجتها شـعارات الوحدة الوطنية، ولقد تجسـدت هذه المعانـى مـن خلال التيار الحزبى الكاسـح الذى مثله «الوفد» ـ حـزب الأغلبية فيما بين ١٩١٩م و١٩٥٢م ـ ولكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، فقد اعترضت المسار تياراتٌ مختلفة وعوارض أخرى لا تقل قوة وتأثيرًا، ويمكن أن نرصدها فى النقاط التالية:

أولًا: إن بروز حركات «الإسـلام السياسـى» مع ميلاد جماعة «الإخوان المسـلمين» على يد الإمام «حسـن البنا» فى مدينة «الإسـماعيلية» عـام ١٩٢٨م، كانت له تأثيراته وتداعياتـه التى مازلنا نعيـش آثارها حتى اليوم، فالجماعة التى ظهرت بعد أربعة أعـوام فقط من سـقوط آخر خلافة إسـلامية، أقول إن هـذه الجماعة لم تقف على أرضٍ وطنية مصرية قدر وقوفها على أرضٍ إسلامية أممية، حتى إن المتظاهرين من «جماعة الإخوان» كانوا يرددون أثناء حملات الانتخابات البرلمانية فى أربعينيات القرن الماضى شـعارًا يقول: «صوتٌ لـ«النحاس» صوتٌ ضد الإسـلام»! وهم الذين تحالفـوا تاريخيًا مع القصـر وكانوا رصيدًا طبيعيًا للملك فـى مواجهاته مع حزب الأغلبية، لقد اختاروا دائمًا ظل الخلافة والملك بدلًا من ظل الوطن والشـعب، وأنا لا أقول ذلك من موقع الانتقاد المطلق، بقدر ما أريد أن أؤكد أن الجماعات الدينية بطبيعتهـا تجعل ولاءها لتنظيمها له أسـبقية على الـولاء للوطن، ولقد حدث ذلك فـى كثيرٍ من أقطار العالم الإسـلامى بدءًا من «مصر» وصولًا إلى «فلسـطين» مرورًا

بـ«الجزائر» و«أفغانستان» وغيرها، وهذه زاوية خطيرة يجب أن نتنبه لها، فالوطن هو الأصل وهو الأول ولا تعارض فى ذلك مع الانتماء العميق للدين الحنيف، وليتذكر هـؤلاء وأولئك ممن يردون على ما نقول بغير وعى أن «محمدًا ﷺ» عندما أكره على الهجرة بسـبب بطش الكفار وتعنت المشـركين اتجه ببصره نحو المدينة المقدسة «مكـة المكرمة» قائلًا: «والله إنك أحـب بلاد الله إلى ولولا أن أهلك أخرجونى ما خرجـت»، ففكـرة الانتماء إلى الوطن واضحة تمامًا فى الإسـلام الذى ينص قرآنه الكريم على قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾.. [سـورة الحجرات: الآيـة ١٣]. فالمعنى هنا واضـح وهو التخصيص بالانتماء لشـعب أو لقبيلة وهذه مرادفات معنوية لكلمة الوطن، فليدرك الإسلاميون والمتأسـلمون أن الانتماء لأوطانهم يجب أن يسـبق جماعاتهم الدينية أو تنظيماتهم الدعويـة، وفى هذه النقطة بالذات تكمن الخطيئة الأولى فى حق «المواطنة»، وهى خطيئة تكتب الأحرف الأولى فى مأزق الوطنية المصرية.

ثانيًـا: إن الوطـن يحتوى كل أبنائه ويتسـع لكل شـركاء المكان والزمـان، ومن العبث تصنيف جماهير الشـعب لأسباب تتصل بأصل أو دين أو لون أو جنس، فالمواطنة تعنـى المسـاواة بين مختلفين، فهـذا غنى وذاك فقير، وذلك رجـل وتلك امرأة، وهؤلاء مسلمون وأولئك مسيحيون، وهناك مصريون جاءوا من أصول إفريقية وآخرون قادمـون مـن أصول عربية أو بحر متوسـطية أو مغاربية، ولكن الجميع متسـاوون فى مراكزهم القانونية وحقوقهم السياسـية وفرصهم فى الحياة بطقوسها المختلفة، وهذا يقتضى التركيز على المثلث الذهبى بأضلاعه «التعليم» و«الثقافة» و«الإعلام»، إذ يجب أن يدرك الجميع أن مصر محسـودة على انصهارها السـكانى واندماجها الاجتماعى، ولا يجب العبث إطلاقًا بالتقاليد الوطنية الصميمة التى أرسى دعائمها أجدادنـا العظام عندما تبنوا شـعار «الدين لله والوطن للجميـع»، وأنا أتحدى من يجد سببًا للتمييز بين المسلم والمسيحى فى «مصر»، فاللغة واحدة والمزاج مشترك والسـلوكيات متطابقة وأنماط المعيشـة لا تختلف، كما أن الأغلبية تتحدث حاليًا عن ضرورة مراعاة حقوق الأقلية العددية وتلبية مطالبها العادلة لأنها شـريكة الدم والأرض، شريكة المياه والحياة.

ثالثًا: إن من أبرز جوانب مأزق الوطنية المصرية هو ذلك الفهم المغلوط لفلسفة قيادة الأوطان، فالبعض يخلط بينها وبين إدارة الشركات، بينما الفارق واضحٌ وضخم.. فهذا خلطٌ تحكمى لا يخلو أحيانًا من سوء فهم، فالشركات التجارية أو المؤسسات الاقتصادية يجرى تقويمها وفقًا للعلاقة بين حجم الأرباح وكمية الخسائر بشكلٍ مجرد لا يعرف البعد الاجتماعى ولا الدفء الإنسانى، قد يكون فيه استقصاءات رأى وأبحاث ميدانية وكلها قد لا تعكس بالضرورة طبيعة الإنسان المصرى، أما قيادة الأوطان فهى تضع فى اعتبارها أمورًا أخرى تمامًا: إنها الجامعة والمدرسة، الحزب والنقابة، المسجد والكنيسة، إنها الأحياء الشعبية والعشوائيات، وهى أيضًا المتاحف والقناطر والسدود، إنها الصحافة والإعلام المرئى والمسموع، إنها هؤلاء وغيرهم، كما أنها «رفاعة الطهطاوى» و«أحمد عرابى» و«مصطفى كامل» و«سعد زغلول» و«النحاس» و«عبد الناصر» و«السادات» و«مبارك» و«طه حسين» و«العقاد» و«أم كلثوم» و«عبد الوهاب» وغيرهم من شوامخ الفن المصرى .. إنها النيل والأهرام!

رابعًا: إن كسر الحلقة الشريرة للاشتباك غير المقدس بين الثروة والسلطة فى جانب والدين والسياسة فى جانب آخر هى أمور لازمة قبل أن نشرع فى تحديد خريطة المستقبل، وهنا «مربط الفرس» لأن هذا التداخل قد أصاب مبدأ المواطنة فى مقتل، بل أدخل الوطنية المصرية ذاتها فى نفقٍ مظلم وامتحانٍ عسير وجسّد إلى حدٍّ كبير أزمتها الراهنة ومشكلتها الحقيقية. ولقد جاء الوقت الذى يجب أن تضرب فيه الدولة بشدة على كافة مظاهر الفساد المالى والإدارى بل العبث السياسى أيضًا، فشيوع الفساد والسطو على المال العام وتوظيف المواقع السياسية لخدمة أغراضٍ اقتصادية هى كلها مظاهر سلبية مقلقة، لذلك يجب أن ندرك هنا أن استشراء الفساد بكل مظاهره المعروفة والخفية، يؤدى إلى أزمة ثقة حقيقية بين الأجيال الجديدة التى تفتقد القدوة وتشعر بغياب المصداقية والشفافية، واختفاء مبدأ تكافؤ الفرص وإعطاء من لا يستحق ما هو حقٌّ للغير. ويجب أن نؤكد هنا أن مأزق الوطنية المصرية فى هذه الحالة يتجسد فى حالة الاحتقان الشائع والتربص المتبادل بين قوى المجتمع وتياراته المختلفة.

خامسًا: إن الاختيار الصعب أمام الوطنية المصرية الآن يكاد يتلخص من خلال تساؤل واحد مؤداه: هل يرضي المواطن بالتطرف أم يقبل بالفساد؟ أى أن عليك أن تختار بين أحد الاشتباكين «الدين والسياسة» أو «الثروة والسلطة» وهما أمران أحلاهما مرّ، والرد الوطنى الحقيقى على ذلك هو أننا نريد بلدًا تسود فيه الأفكار الليبرالية الحديثة وينشط معه الاقتصاد الحر، ويقود الدين أخلاقيات المجتمع بدلًا من أن يقود زمام السياسة، وتسعى فيه الثروة إلى إقرار العدالة الاجتماعية، وتتحرك فيه السلطة نحو الديمقراطية الكاملة، وليس ذلك أمرًا بعيدًا على مصر فالإيجابيات كثيرة أيضًا .. عقولٌ بشرية متميزة وأفكار وطنية مستنيرة وروحٌ مصرية لا تموت، لذلك سوف نخرج من عنق الزجاجة يومًا وينتهى مأزق الوطنية المصرية أبدًا.

.. إن ما أقوله ليس نوعًا من «الشيفونية» الصماء وليس تحليقًا وراء أوهام، ولكنه سعى لتحقيق أحلام، وتغريدٌ داخل السرب الإنسانى مع مفردات العصر بما فيها من حريات عامة وفردية، وحقوق إنسان عصرية، واحترام أقليات، ورعاية بيئة، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية مع الإيمان بتداول السلطة ودوران النخبة .. ولا تنسوا أبدًا أن مصر ليست بلدًا عاجزًا ولا وطنًا عقيمًا إنها «أم الدنيا»!

□□□

الأغلبية والشأن القبطى

لقد عُنيت بالشـأن القبطى على امتداد خمسـة وثلاثين عامًـا مضت؛ منذ بدأت كتابة أطروحتـى للدكتوراة من جامعة «لندن» حول موضوع «الأقباط فى السياسـة المصرية»، وما أكثر ما كتبت وتحدثت وتحاورت حول هذا الشـأن ولكننى ـ ولأول مرة ـ أشـعر بانزعاج حقيقى وقلقٍ شـديد على الوحدة الوطنية المصرية، برغم أننى توهمت لمدة طويلة أن الدنيا قد تحولت والأفكار قد تغيرت وأصبحنا نعيش العصر الذهبى الثانى للوحدة الوطنية المصرية بعد عصر ١٩١٩م، ولقد كان دافعى للوصول إلى هذا التصور هو شعورى ـ وهذا حقيقى ـ أن الأغلبية المسـلمة بدأت تتبنى معظم مطالب الأقباط العادلة، أى أن القضية لم تعد «مسـألة قبطيـة»، ولكنها أضحت قضية عامة مصرية وطنيـة بالمقام الأول، وهذه إيجابية مهمة لا يجب إغفالها، وهى تعنى تماسك الجبهة الداخلية ورسوخ الوحدة الوطنية برغم كل مظاهر الفتنة وأسباب الخلاف الذى لا مبرر له، وأسمح لنفسى كمصرى قبل كل شىء بأن أتطرق إلـى هذا الموضوع بكل تجرد وموضوعية خصوصًا وأن الملف القبطى مفتوحٌ منذ سـنوات، وفى رأيى فإن فتح الملفات فى شـفافية وعلانية يمثل أكثر من نصف الطريق للوصول إلى حلولها النهائية، وسوف أطرح أفكارى بإيجاز فى هذا الشأن من خلال النقاط التالية:

أولًا: إننى لا أتصور أن يعاقب قبطى لأنه يريد أن يمارس شـعائر دينه ولا يجد كنيسـةً قريبـة، فيلجأ إلى أحد البيوت يجتمع فيها مع أبنـاء دينه يتعبدون فى هدوء، وبالمناسبة فإن مكان إقامة الشعائر هو «دور العبادة» وأنا أعلم أن نسبة كبيرة من الكنائس لا تملك ترخيصًا، لذلك فإن البداية يجب أن تكون بتقنين أوضاعها فى إطـار قانون موحد لدور العبادة، وهو ذلك القانون سـىء الحظ الذى طال انتظاره وتعطل لأسـبابٍ غير مفهومـة، مع أن المجلس القومى لحقوق الإنسـان قد أعد مسودته عدة مرات، كما أن اللجنة المعنية فى «مجلس الشعب» الأسبق قد تقدمت بـه ولكن جرى تأجيلـه بدعوى «المواءمة»، وهى عبـارة خطيرة بل قاتلة لأنهـا تعطل التطور وتوقف التقدم وتستسـلم لابتزاز القـوى الأخرى، ومثل هذا القانون

سوف يرفع عن كاهل الدولة عبئًا كبيرًا ويرضى جميع الأطراف، على اعتبار أن عدد الكنائس سوف يكون بنسبة واحد إلى عشرة من المساجد المسجلة فى الدولة، وبذلك يخرج الجميع من عنق الزجاجة، خصوصًا وأن ما سمى بـ«الخط الهمايونى» قد تم رفضه رسميًّا ودفنه فى ذمة التاريخ منذ سنوات.

ثانيًا: إننى أظن ـ وليس كل الظن إثما ـ أن الأقباط يتميزون بشىءٍ من السلبية فرضتها عليهم أحقابٌ تاريخية وظروف سياسية، لذلك فإن إقدامهم على الكوادر الخاصة والوظائف الحكومية لا يكون بمعدل أقرانهم من المسلمين، وهذه نقطة تحتاج إلى علاج حقيقى لأن ثقة الأقباط المفقودة فى سيادة القانون وتطبيق العدالة وإعمال مبدأ المواطنة، هى التى كانت تقف وراء هذا الشعور السلبى الذى يجب أن تسعى الأغلبية المسلمة وأجهزة الدولة المختلفة لإزالته تمامًا من العقل القبطى، ولقد لاحظت شخصيًا أن عدد المتقدمين ـ على سبيل المثال ـ لامتحان السلك الدبلوماسى من الأقباط محدود للغاية، بحيث تحاول اللجان المعنية بالاختبارات البحث عن عناصر تدعوها للتقدم للامتحان التحريرى، حتى إن وزير الخارجية طلب وقتها من معاون الوزير الأسبق وكان السفير «رءوف سعد» ـ وهو قبطى متميز عمل سفيرًا لمصر فى «بروكسل» و«موسكو» ـ بأن يدعو أبناءنا وبناتنا الأقباط للتقدم لامتحانات السلك الدبلوماسى، إذا ما توفرت لديهم الكفاءة والاستعداد لذلك، أى أن المشكلة تكون أحيانًا ـ وليس دائمًا ـ هى سلوكٌ قبطى موروث يتشكك فى إمكانية حصوله على حقه.

ثالثًا: إننى أزعم ـ وبنفس الموضوعية والتجرد ـ أن كثيرًا من الأقباط الذين كانوا يتحدثون عن الاضطهاد، يستخدمون ذلك ذريعة أحيانًا للحصول على ما لا يستحقون عندما يتحدثون عن فرصةً ضائعة فى التعيين أو الترقية، مفسرين ذلك بانتمائهم الدينى دون النظر إلى مستوى كفاءتهم وهذه عملية ابتزاز تتكرر أحيانًا، ولكن ذلك لا ينفى أن عامل الدين ما زال يلعب دورًا سلبيًا أمام الأقباط، على نحو يحرمهم فى بعض المناسبات التمتع بتكافؤ الفرص المتاحة أو الحصول على المفهوم الكامل للمواطنة، وهذه ظاهرةٌ أليمة تجاوزتها المجتمعات المتحضرة وينبغى أن يبرأ منها المصريون تمامًا.

رابعًا: إننى أزعم أيضًا أن هناك مبالغة لدى كثيرٍ من الأقباط للحديث عما يسمى بـ«خطف الإنـاث» وإجبارهم عنـوةً على اعتناق الإسـلام بضغوط الزواج وغيره من أسـباب الإغـراء، وهذه نقطة تسـتحق المعالجة الحكيمة لأن الأمـر يحدث من الجانبين، ولعلى لا أذيع سـرًا إذا قلت أن هناك حالاتٍ مماثلة لفتياتٍ مسـلمات تزوجن من أقبـاط وهربن معهم إلى الخارج، وقد تحول بعضهم بالفعل إلى المسـيحية، ولكن العائلات المسلمة تتكتم على هذه الموضوعات لأسبابٍ دينية واجتماعية، وأنا أقول صراحةً أنه لا يمكن أن تتحول كل قصة حبٍ بين شابٍ وفتاة ناضجين بالغين سن الرشـد إلى «فتنة طائفية» و«أزمة دينية»، أما إذا كانت الأنثى قاصرًا فتلك جناية يخضع فاعلها لقانون العقوبات الذى يطبق على المصريين بلا استثناء.

خامسًـا: إننى كنت أشـعر بانزعاجٍ شـديد عندما يلجأ الأقباط فى أزماتهم إلى الكنيسـة ويلوذون بقداسـة البابا، وعندما يتجمهر المسـلمون بعد صلاة الجمعة فى «الأزهر الشريف» لأسبابٍ مماثلة فإن انزعاجى يتضاعف، وأريد أن أقول لهؤلاء وأولئك إن مصر ليسـت دولة دينية، ولكنها دولة مدنية يقودها دسـتور ويحكمها قانون، فإذا ألمَّ بقبطى أو مسـلم مكروه فإن عليه أن يسـعى إلى «بوابة البرلمان» أو «دار القضاء العالى» أو «قصر عابدين»، فتلك هى رموز السـلطات الدستورية الثلاثة على اعتبار أن رئيس الجمهورية هو رئيس السـلطة التنفيذية فى ذات الوقت، كما أن اللجوء إلى الصحافة أمر مقبول فهى سـلطة رابعة تكشـف الفساد وتنتصر للمظلوم وتحترم مبدأ المواطنة.

سادسًـا: يبـدو لى دائمًا أن صورة ما يجرى فى الوطن كانـت مغلوطةً أحيانًا ومبالغٌ فيها دائمًا أمام الأقباط والمسـلمين فى الخارج على السواء، فهناك قصص وهمية وأخبارٌ كاذبة وعمليات شحنٍ لا أرى أن جهاتٍ أجنبية بعيدة عنها؛ فمصر دائمًا مستهدفة وجبهتها الداخلية موضع حسـدٍ من الغير، ولقد أتاحت لى الظروف منذ سـنوات أن أعقد ثلاثة لقاءات حاشدة مع المصريين فى «نيويورك» و«واشنطن» و«مونتريال» فى ثلاث ليالٍ متتالية، وأذهلنى سـوء الفهم وقصور الرؤية لدى الكثيرين، ولكننى لاحظت أن هناك عناصر قبطية وأخرى مسـلمة تتسـم بالرشـد والشفافية، ولذلك

كلما أتاحت لى الظروف الذهاب إلى العاصمة الأمريكية ورؤية تجمعات المصريين هناك، أن أستمع من الإخوة الأقباط وأن أتحدث إليهم لكى يدركوا أن أبناء الوطن الواحد يحملون نفس المشاعر والأفكار.

سابعًا: إننى لا أزعم أن الصورة وردية أو أن «الوحدة الوطنية» بخير، ولكننى أذكّر أشقاءنا الأقباط بأن بعض مشكلاتهم قد جرى حلها فـ«السابع من يناير» «الكريسماس القبطى» عطلةٌ رسمية، يعرف فيها الطفل «محمد» أن ذلك عيد زميله فى المدرسة الطفل «ويليام» فيشبان معًا على فهم الآخر وحب الوطن ، كما أن مسألة الأوقاف القبطية قد أخذت طريقها إلى الحل النهائى، كذلك فإن «بناء الكنائس» ـ برغم صعوبته فى ظل شعار المواءمة المزعوم ـ قد بدأ يتحسن تدريجيًا ويبدو أيسر بكثير من عقدين ماضيين، كما أن الجانب التعليمى والثقافى والإعلامى قد بدأ يستوعب الوجود القبطى ويدرك مفهوم المساواة ومعنى المواطنة.

.. تلك هى «مصر» الشعب الواحد المتجانس الذى انتفض بمسلميه ومسيحييه، عندما لم يلق البابا «شنودة الثالث» المعاملة التى تليق بمقامه الرفيع بمطار «هيثرو» بلندن عند إحدى زياراته لها، وهو أيضًا الشعب المصرى الواحد المتجانس الذى انتفضت كنيسته القبطية عندما ذبح متطرف إرهابى الشهيدة «مروة الشربينى» فى ساحة المحكمة قرب العاصمة الألمانية.. ألم أقل لكم دائمًا إنها مصر مربية الزمان وحاضنة المكان وملاذ الإنسان.

□□□

المصالح العليا للوطن

معارضة النظام السياسى - أى نظام - هى حق مشروع للقوى السياسية المختلفة على اعتبار أن الحياة العامة مسرح مفتوح يتبارى فيه من يشاء، ولكن هناك خطًا فاصلًا بين ممارسة هذا الحق فى إطار التقاليد الديمقراطية وبين المساس المقصود أو غير المقصود بالمصالح العليا للوطن.. أقول ذلك بمناسبة إحدى الزيارات التى قمت بها للولايات المتحدة الأمريكية، وتولدت لدى بعدها انطباعات مختلفة ومشاعر متباينة رأيت أن أشرك القراء فيها، ولقد جاءت الزيارة نتيجة تشكيل وفد برلمانى تشرفت برئاسته، تلبية لدعوة حضور مؤتمر دعت إليه مجموعة «هلسنكى» فى الكونجرس الأمريكى، للبحث فى تطوير العلاقة بين منظمة الأمن والتعاون الأوربى - التى تشرفت بتمثيل مصر فيها عندما كنت سفيرًا فى العاصمة النمساوية - وبين الجمعية الأورومتوسطية خصوصًا دول جنوب المتوسط منها، ولقد تم توجيه الدعوة إلى ست دول حضرت جميعها وشارك برلمانيون منها فى أعمال تلك الندوة داخل مبنى الكونجرس الأمريكى، وهذه الدول هى مصر وتونس والجزائر والمغرب والأردن وإسرائيل.

ولقد بادرنا رغبة منا فى تعظيم الفائدة من تلك الزيارة بالطلب من سفارتنا المتميزة فى «واشنطن» لتعد لنا برنامج لقاءات على هامش تلك الندوة البرلمانية، وطلبت شخصيًا أن يكون من بينها لقاء موسع مع الأشقاء الأقباط - بحكم التخصص والمتابعة - وغيرهم من المصريين فى ولايات «واشنطن D.C.» و«ميريلاند» و«فرجينيا»، ولقد تم ذلك بالفعل فى القاعة الكبرى بكنيسة «سان مارك» القبطية الأرثوذكسية على مشارف العاصمة الأمريكية، بدعم مشكور من الأنبا «موسى» أسقف الشباب، كما التقينا بعدد من رؤساء لجان الكونجرس - الأصلية والفرعية - ومنها لجان العلاقات الخارجية والاعتمادات والأمن القومى، إلى جانب زيارة موسعة لمركز الأبحاث البرلمانية داخل الكونجرس، والذى يخدم أعضاءه بأسلوب علمى متطور على امتداد مائة وعشرين عامًا حتى الآن، كما التقينا برئيسة مجلس النواب السيدة «نانسى بلوسى».

وكان لى شخصيًا حظ الاجتماع بوزير خارجية العراق فى ذلك الوقت «هوشيار زيبارى» الـذى كان يقيم معنا بنفـس الفندق والذى تربطنى به صداقة قديمة، وقد دعوت اثنين من مستشـارى السـفارة المصرية لكى يحضرا ذلك اللقاء لأنه تواكب مـع زيارة مهمة لرئيس الحكومة العراقية للعاصمة الأمريكية التقى خلالها بالرئيس الأمريكى الجديد، والآن ـ بعد هذه المقدمة ـ دعنا نسجل الملاحظات التالية:

أولًا: إن أشـد ما كان يؤرقنى هو ذلك الشـعور الحزين الذى انتابنى وأنا أرى حالة الخلط المتعمـد بين المصالح العليا للوطن التى يجـب أن تكون نقطة التقاء بين الجميع، وبين بعض أسـاليب المعارضة لنظام الحكم فى مصر أنذاك والتى هى حق مشـروع للجميع أيضًا، وأنا هنا أطلب تفسـيرًا واحـدًا لتبرير ما يقوم به بعض من يحملون شرف الانتماء لمصر، وتحريضهم المغلوط للأشقاء الأقباط ثم البهائيين وأيضًا النوبيين وحتى بدو سـيناء واستغلال معاناتهم جميعًا لإحداث وقيعة تؤدى فى النهاية إلى السـعى نحو الاسـتقواء بالأجنبى والخروج عن إطار المصلحـة العليا للوطن، وقد يتجاوز الأمر ذلك إلى التحريض على مصر فى قضيتى المعونة الأمريكية بل توزيع ميـاه النيل أيضًا!.. وأنا بالمناسـبة لا أزعم أن الصـورة وردية فى بلادنا أو أنه لا توجـد خروقات وتجاوزات وانحرافات، كما أننى أعترف بوجود مشـكلات مزمنة لشـرائح من نسـيج الوطن الواحد وأدافـع عنها وأطالب بتحقيق مـا هو عادل من مطالبها، ولكن عندما أكتشـف أن بلادى مسـتهدفة فى وحدتها الوطنية وصورتها الدولية، فإننى أشـعر بالخطر الحقيقى الذى يسـعى لاغتيال الروح المصرية التى عرفها التاريخ.

ثانيًا: إن حوار الكنيسـة فى «واشـنطن» قد أثبت لى أن الأغلب الأعم من أقباط مصر فى الخارج يعيشون هموم الوطن ومعاناة أبنائه، وقد ينفعلون أحيانًا باتصالات من الأهل أو معلومـات من الأقارب وهى لا تخلو غالبًا من تهويل ومبالغة، برغم اعترافنا بأن الشأن القبطى يحتاج إلى معالجة غير تقليدية فيها شجاعة القرار وعصرية الموقف والتعامل مع كل المفردات الحديثة، خصوصًا ما يتصل منها بمسائل حقوق الإنسان وحرية العقيدة وممارسـة شعائرها، إلى جانب احترام تكافؤ الفرص وسيادة القانون والالتزام بمبدأ المواطنة الذى نصت عليه المادة الأولى من دستور البلاد.

ثالثًا: إن هناك عناصر مصرية نشطة تقيم فى الخارج وتسعى لإبلاغ أعضاء الكونجرس بتفاصيل يومية حول ما يجرى فى مصر من أحداث وما يتردد من شائعات، فتبدو الصورة أمامهم قاتمة ومضطربة على نحو لا يسمح بالتحليل المجرد أو الدراسة الموضوعية.. وأنا بهذه المناسبة لا أنكر مرة أخرى أن لدينا مشكلات نجمت عن الاشتباك بين الدين والسياسة فولدت التطرف، وأخرى انطلقت من التداخل بين الثروة والسلطة فأفرخت الفساد، ولكن ذلك كله لا ينهض مبررًا للمساس بوحدة الوطن وسلامة أراضيه، كما أننى لا أتصور أن يتغلب عداء البعض لنظام الحكم القائم على درجة حرصهم على الوطن الباقى!

رابعًا: لقد شعرت بالاعتزاز والسيدة «نانسى بلوسى» رئيسة مجلس النواب الأمريكى أنذاك تقول لى إنها هى التى قدرت المسافة بين وسط «القاهرة» وأهرام «الجيزة» باعتبارها لا تزيد على ثلاثين دقيقة، وذلك عندما تحدث أمامها الرئيس «أوباما» عن حلمه فى زيارة الأهرامات أثناء زيارته للقاهرة وإلقاء خطابه الشهير من فوق منبر جامعتها العريقة، وشعرت بارتياح أيضًا عندما قال لى وزير خارجية العراق إن الدور المصرى قد حصد فى الشهور الأخيرة نقاطًا لصالحه، بدءًا من زيارة الرئيس الأمريكى للقاهرة مرورًا باستقرار الوضع فى لبنان وصولًا إلى ما جرى فى الانتخابات الإيرانية وانتهاءً بتحسن العلاقات المرتقب مع الشقيقة سوريا، وقد توقع الوزير العراقى أن يكون النهج الإيرانى فى المرحلة القادمة أكثر تشددًا كرد فعل للأحداث الداخلية الأخيرة والاستخدام الإعلامى الغربى لها.

خامسًا: إن المزاج العام فى العاصمة الأمريكية مختلف أثناء زيارتى عن ذى قبل، فالاستقبال أكثر حفاوة والتوتر أقل حدة والتفاؤل يسود بعض الدوائر المعنية بالقرار السياسى الأمريكى فى الشرق الأوسط، وإن كانت هناك همسات تتردد بأن شهر العسل السياسى الذى استمتع به الرئيس «باراك أوباما» قد قارب على الانتهاء، فالبعض يعيب عليه كثرة أحاديثه وتعهده أحيانًا بالتزامات ترفع سقف التوقعات من إدارته، بينما قد لا تستطيع تلك الإدارة الوفاء بتلك الالتزامات ويضربون لذلك مثالين، أولهما: التعهد المسبق بإغلاق معسكر «جوانتنامو» وثانيهما: خاص

بالاعتراض الأمريكى على استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية، ولقد عبرنا لهم صراحة ـ كوفد برلمانى مصرى ـ عن اعتراضنا على مبدأ يهودية الدولة العبرية، وقلنا لهم إن ذلك يجعل عرب ٤٨ فى إسرائيل مواطنين من الدرجة الثانية، كما أنه يفتح بابًا لميلاد دول دينية فى الشرق الأوسط بصورة تمزق أوصال المنطقة وتهدد استقرارها.

.. هذه نظرة عامة كانت على نتائج زيارة قصيرة لمسنا خلالها أن الساحة الأمريكية عطشى للمزيد من الجهود المصرية المخلصة فى كافة المجالات وليس فى الدائرة السياسية وحدها؛ فالمفكرون والأدباء والفنانون والعلماء مطالبون بالتواصل مع هذه الساحة المهمة التى تتحكم بشكل كبير فى مقدرات الحياة وتوازنات السياسة، بل إستراتيجيات المستقبل فى الشرق الأوسط! وعندما رأيت السيدة المصرية «داليا مجاهد» ابنة حى «السيدة زينب» بحجابها الإسلامى الملتزم تصافح رئيسة مجلس النواب الأمريكى بود وحرارة، أيقنت أن ذلك المجتمع الناضج قد خطا خطوات واسعة نحو إلغاء الفوارق بين الشعوب والديانات وألوان البشر، وتذكرت وقتها وطنى الذى مازال يتطلع إلى يوم تشرق فيه شمس الحداثة وتطل منه الروح العصرية، فتضىء عقل أبنائه جميعًا فى صحوة شاملة، من خلال رؤية كاملة نعالج بهما اختلافاتنا بينما أقدامنا ثابتة على أرض مصر، فالوطن فوق الجميع!

□□□